

ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵍⴰⴳⴷⴰⵏⵜ  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⴰⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ  
ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ ⵏ ⵜⴰⴷⴰⵢⵜ ⵏ ⵜⴰⴳⴷⴰⵏⵜ



ROYAUME DU MAROC

المملكة المغربية  
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية  
والمساواة والأسرة

MINISTÈRE DE LA SOLIDARITÉ, DU DÉVELOPPEMENT SOCIAL  
DE L'ÉGALITÉ ET DE LA FAMILLE

# البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

## 2030-2021





صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«إن الهدف من كل المشاريع والمبادرات والإصلاحات التي نقوم بها، هو النهوض بالتنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمجالية يأتي في مقدمة ذلك، توفير الحماية الاجتماعية لكل المغاربة، التي سبقتي شغلنا الشاغل، حتى نتكمن من تعميمها على جميع الفئات الاجتماعية.

وقد سبق لي أن دعوت في خطاب العرش لسنة 2018، للتعجيل بإعادة النظر في منظومة الحماية الاجتماعية، التي يطبعها التشتت، والضعف في مستوى التغطية والنجاعة، لذا نعتبر أن الوقت قد حان لإطلاق عملية حازمة، لتعميم التغطية الاجتماعية لجميع المغاربة، خلال الخمس سنوات المقبلة.

وندعو للشروع في ذلك تدريجياً، ابتداء من يناير 2021، وفق برنامج عمل مضبوط، بدء بتعميم التغطية الصحية الإجبارية، والتعويضات العائلية، قبل توسيعه، ليشمل التقاعد والتعويض عن فقدان العمل

ويتطلب هذا المشروع إصلاحاً حقيقياً للأنظمة والبرامج الاجتماعية الموجودة حالياً، للرفع من تأثيرها المباشر على المستفيدين، خاصة عبر تفعيل السجل الاجتماعي الموحد

وينبغي أن يشكل تعميم التغطية الاجتماعية، رافعة لإدماج القطاع غير المهيكّل، في النسيج الاقتصادي الوطني.»

مقتطف من خطاب جلالة الملك محمد السادس نصره الله

بمناسبة الذكرى الـ 21 لعيد العرش 29 يوليوز 2020

تم عرض ومدارسة مشروع البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع  
الأشخاص المسنين في مجلس حكومي بتاريخ 17 دجنبر 2020

# الفهرس

## 9 ..... تقديم

### 10 ..... ا.تشخيص أوضاع الأشخاص المسنين بالمغرب

- 10..... 1. معطيات سوسيو- ديمغرافية
- 11..... 2. تأنيث الشيخوخة
- 12..... 3. تزايد معدل أمل الحياة
- 12..... 4. بنية أسر الأشخاص المسنين
- 13..... 5. الوضعية الاقتصادية للأشخاص المسنين
- 14..... 6. المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسنين
- 16..... 7. الوضع الصحي للأشخاص المسنين
- 17..... 8. الأشخاص المسنون والإعاقة
- 19..... 9. خدمات الرعاية الصحية والتأمين الطبي للأشخاص المسنين
- 20..... 10. المستوى التعليمي للأشخاص المسنين
- 20..... 11. الأشخاص المسنون وسوق الشغل
- 20..... 12. التكفل المؤسساتي بالأشخاص المسنين

### 23 ..... ا.العناصر القوة والمكتسبات

- 23..... 1. المبادرات الملكية
- 23..... أ. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية
- 23..... ب. إحداث السجل الموحد
- 24..... ج. إطلاق ورش النموذج التنموي الجديد
- 24..... د. إطلاق ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية
- 25..... 2. المبادرات الحكومية
- 26..... أ. المبادرات القطاعية

### 28 ..... ا.المعيقات والتحديات

- 28..... 1. معيقات يجب تخطيها
- 28..... 2. تحديات يجب رفعها

<b>١٧.مرتكزات ومرجعيات البرنامج الوطني المندمج.....</b>	<b>29</b>
1. المرتكزات الوطنية.....	29
2.المرتكزات الدولية.....	29
3.التوصيات الداعمة.....	30
<b>٧. مسار الإعداد.....</b>	<b>31</b>
<b>٧١. صياغة وثيقة البرنامج الوطني المندمج.....</b>	<b>32</b>
<b>٧١١. الرؤية الاستراتيجية؛ قضايا المسنين في صلب النموذج التنموي</b>	
<b>الجديد من خلال</b>	<b>32</b>
<b>٧١١١. الأهداف العامة للبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع</b>	
<b>الأشخاص المسنين.....</b>	<b>33</b>
<b>٩. المبادئ والمقاربات المعتمدة.....</b>	<b>33</b>
<b>١٠. الفئة المستهدفة.....</b>	<b>34</b>
<b>١١. محاور البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين...٣٤</b>	
<b>١٢. هيكلية البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين ٣٥</b>	
<b>١٢١. المحاور الاستراتيجية.....</b>	<b>36</b>
1.المحور الأول: تعميم التغطية الاجتماعية والوقاية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة.....	36
2.المحور الثاني: توفير بيئة تمكينية داعمة.....	41
3.المحور الثالث: تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المسنين.....	43
4.المحور الرابع: تطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي وتعزيز التحسيس والتوعية بمجال	
الأشخاص المسنين.....	46
5.المحور الداعم: آليات الحكامة المتعلقة بالبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص	
المسنين.....	49
1.اللجنة الوزارية لقيادة وإصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية برئاسة السيد رئيس	
الحكومة.....	49
2.اللجنة التقنية بين قطاعية.....	49
3.مهام وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة.....	49







يشهد المغرب كباقي دول العالم تحولات ملحوظة على مستوى هرمه السكاني من خلال حركية ديمغرافية متواترة، تنحو نحو الشيخ، الأمر الذي يدعو إلى التدخل على نحو استباقي لمواجهة انعكاسات هذا التغير السريع، والذي أبرزته المعطيات الديموغرافية في مختلف المسوحات والدراسات الوطنية والدولية ذات الصلة، وتبعاً لهذه المتغيرات تم إعداد وصياغة برنامج وطني مندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين رسالته الأساسية تتمثل في الرأسمال البشري، بختلاف فئاته خصوصاً الأشخاص المسنون، وإدماج حاجياتهم وأولوياتهم في مسار التنمية المستدامة.

في هذا السياق، أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة ورش إعداد البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، والذي تسعى من خلاله تيسير ولوج المسنين إلى مختلف الخدمات الاجتماعية، استجابة لاحتياجاتهم الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية، والبيئية من أجل تأمين شيخ سليم يضمن الاستقلالية والكرامة وتحقيق الذات.

ويعتبر هذا البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين جواباً وطنياً لهذا السعي، وثمره مسار تشاركي طويل مع مختلف الفاعلين والمتدخلين في المجال من أجل تحقيق الالتقاء المنشودة بين مختلف السياسات العمومية، والبرامج والمبادرات، التي تزوم النهوض بأوضاع هذه الفئة العمرية، والاستجابة لانتظاراتها واحتياجاتها المتنامية في إطار مناخ دستوري وحقوقى ملائم، وحركة مجتمعية داعمة ومناصرة لقضايا الأشخاص المسنين وحقوقهم، وإرادة سياسية قوية برعاية جلالة الملك رعاية جلالة الملك محمد السادس، نصره الله، تهدف إلى جعل الأشخاص المسنين في صلب الدينامية الراهنة، والإصلاحات الهيكلية الكبرى، التي تشهدها بلادنا.

وسيساهم هذا البرنامج الوطني المندمج في تنزيل المقتضيات الدستورية المنصوص عليها في الفصلين 31 و 34 من دستور المملكة لسنة 2011، والتي تؤكد على مسؤولية الدولة والمؤسسات العمومية، والجماعات الترابية لتعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحث السلطات العمومية على وضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة، بما فيهم الأشخاص المسنين، وكذا تنفيذ مضامين البرنامج الحكومي 2017 - 2021، الذي نص في محوره الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي على وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين، واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم، والملاءمة مع الالتزامات الدولية للمملكة المغربية خصوصاً فيما يتعلق بأهداف التنمية 2030، وخطة عمل مدريد للشيخوخة لسنة 2002.

وتحدد هذه الوثيقة التصور العام للبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، والذي يتضمن الرؤية الاستراتيجية، والمنهجية، والمقاربات المعتمدة، والمحاور والأهداف الاستراتيجية المقترحة.

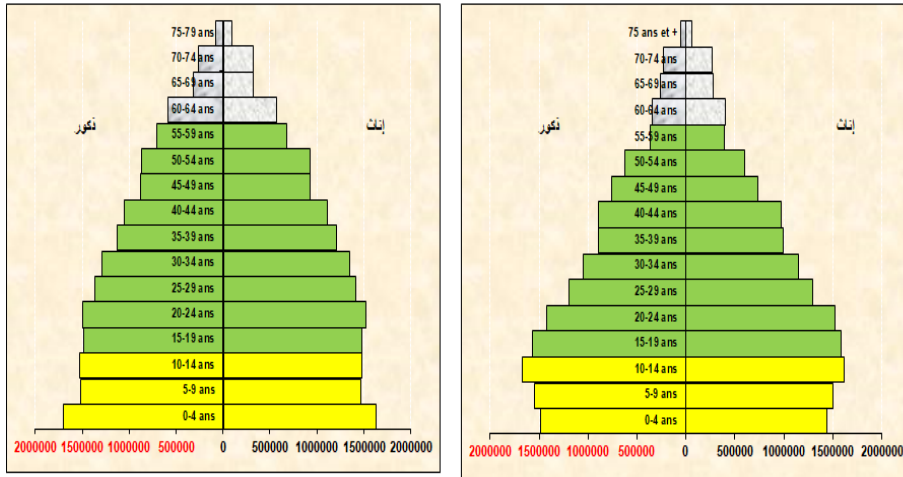
# 1. تشخيص أوضاع الأشخاص المسنين بالمغرب

## 1. معطيات سوسيو- ديمغرافية:

تشهد البنية السكانية في المغرب تحولات عميقة منذ بداية القرن 21، حيث أظهرت نتائج الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014، أن ظاهرة الشيخ في ارتفاع مستمر، إذ يمثل الأشخاص البالغين من العمر 60 سنة أو أكثر 9,4% من مجموع السكان، مقابل 8,1% سنة 2004.

ومن حيث العدد، فقد انتقل من 2,376 مليون نسمة سنة 2004 إلى حوالي 3,209 مليون نسمة سنة 2014، وهو ما يمثل زيادة تقدر ب 35.0 % في الفترة ما بين (2004 - 2014).

الهرم السكاني للمغرب ما بين 2004 و 2014

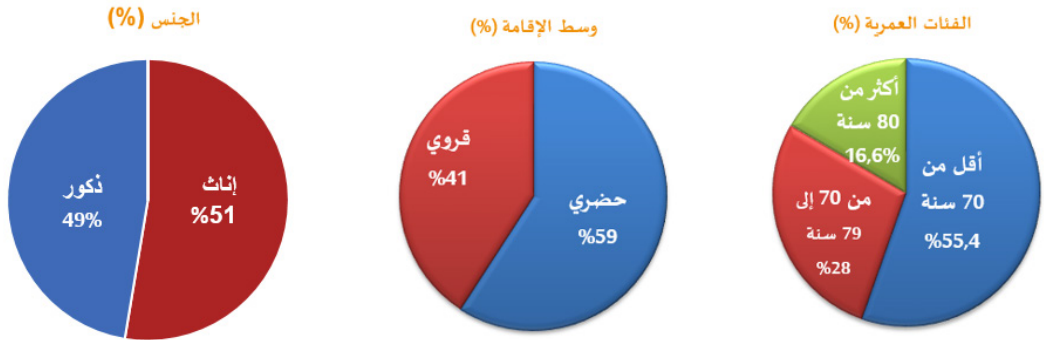


إحصاء 2014

إحصاء 2004

وبالإضافة إلى تزايد نسبة الأشخاص الذين يبلغون من العمر 60 سنة فما فوق، يتبين من خلال تطور الهرم السكاني خلال الفترة ما بين 2004 و 2014، تراجع نسبة الشباب البالغين أقل من 15 سنة (من 31,0% سنة 2004 إلى 28,2% سنة 2014)، مع تسجيل زيادة طفيفة في نسبة السكان المتراوح سنهم ما بين 15 وأقل من 60 سنة (من 60,9% سنة 2004 إلى 62,4% سنة 2014).

وعلى مستوى النوع، تمثل النساء 51% من كبار السن، أما على مستوى وسط الإقامة، فتبلغ نسبة الأشخاص المسنين المقيمين بالوسط الحضري 59,2% مقابل 40,8% في الوسط القروي، حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 المنجز من طرف المندوبية السامية للتخطيط. وبالرجوع إلى مقياس السن فإن أكثر من نصف المسنين يقل عمرهم عن 70 سنة، وذلك بنسبة 55,4%، و28% يتراوح سنهم ما بين 70 و79 سنة، بينما تبلغ نسبة الأشخاص المسنين 80 سنة فما فوق 16.6%.



كما أبانت إسقاطات السكان والأسر للمندوبية السامية للتخطيط سنة 2017، أن المغرب سيعرف تزايداً مطرداً في عدد الأشخاص البالغين 60 سنة فأكثر، ما بين 2014 و2050، وذلك بوتيرة تقدر بـ 3,3% كل سنة في المتوسط، بحيث ستتضاعف هذه الساكنة بأكثر من ثلاث مرات لتنتقل من 3,2 مليون إلى 10,1 مليون، وستمثل 23,2% من مجموع السكان ببلادنا.

ومن حيث عدد الأسر، أكدت الإسقاطات الأخيرة للمندوبية السامية للتخطيط أن متوسط حجم الأسر سيعرف تراجعاً ملحوظاً، منتقلاً من 4.6 شخص سنة 2014 إلى 3,2 شخص سنة 2050، ويرجع ذلك إلى انخفاض الخصوبة المؤدي لانخفاض متوسط عدد الأطفال داخل الأسرة، وإلى ارتفاع نسبة الأسر النووية الذي ينتج عنه تراجع في العدد المتوسط للبالغين بكل أسرة.

## 2. تأنيث الشيخوخة

تمثل النساء حوالي 51% من الأشخاص المسنين، ويتوقع أن يصل عدد المسنات حوالي 5,4 مليون بحلول سنة 2050، وتعيش النساء مدة أطول من الرجال، بحيث يقدر أمل الحياة لدى النساء في المغرب بـ 75,6 سنة عند الولادة (مقابل 73,9 سنة لدى الرجال)، غير أنهن أكثر تعرضاً من الرجال للإصابة بالأمراض المزمنة، كما تبلغ نسبة النساء المسنات الأرامل حوالي (51%)، وهذا المعطى يجعل النساء المسنات يعشن لوحدهن حيث تبلغ نسبة المسنات اللواتي يعشن في هذه الوضعية حوالي 7,7%، كما أن نسبة الزواج من جديد المسجلة في صفوف النساء تصل إلى

8,5% مقابل 14,5% لدى الرجال، ويسجل أيضا أن 11% فقط من النساء البالغات 60 سنة فما فوق يتوفرن على شغل وغالبا ما يشتغلن كمساعدات عائليات بنسبة 57%، وتعتبر النساء المسنات الأكثر شعورا بالعزلة مقارنة مع الرجال 7,4%، مقابل 3,2%.

وقد أبانت نتائج التقرير السنوي الثاني للمرصد الوطني للعنف ضد النساء لسنة 2019، أن نسبة انتشار كل أشكال العنف عند النساء المسنات (60 سنة فأكثر) بلغت حوالي 5,9%، ويشكل العنف الجسدي أكبر نسبة لدى النساء المسنات بحوالي 34,5% ثم يأتي العنف النفسي بنسبة 16%، والعنف الاقتصادي بحوالي 15,1% من مجموع الحالات المسجلة. إضافة إلى الطابع النسائي لوضعية الشيخوخة بالمغرب، تبين هذه النسب بالملموس وضعيتن الهشة، من الناحية الاقتصادية والصحية، والعزلة الاجتماعية التي أصبحن يعرفنها.

### 3. تزايد معدل أمل الحياة:

يعتبر معدل الأمل في الحياة من بين المؤشرات التي تبين إمكانية أي بلد وقدرته على تأمين حياة طويلة، وصحة لمواطنيها، فقد ارتفع أمد الحياة للمواطن المغربي من 47 عام خلال سنة 1962 (57 سنة في الوسط الحضري و43 سنة في الوسط القروي)، إلى 74,8 عاما سنة 2014، (77,3 في الوسط الحضري و71,7 في الوسط القروي).

### 4. بنية أسر الأشخاص المسنين:

أظهرت نتائج الدراسة حول وضعية الأشخاص المسنين، التي أعدتها وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية سنة 2017، أن هناك تحولات جذرية في البنية الاجتماعية، أصبحت تطغى فيها القيم الفردية والأسر النووية، وتراجع دور الأسرة على مستوى رعاية كبار السن، مقابل تزايد أعباء الوسط الأسري، وبالتالي صعوبة الملاءمة بين رعاية الأبناء والآباء ومتطلبات الحياة اليومية، في هذا السياق يتم تسجيل ما يلي:

- 7.3% من الأشخاص المسنين، الذين تتجاوز أعمارهم 60 سنة فما فوق يعانون من الإقصاء الاجتماعي وسوء المعاملة بنسبة (7.7%) عند الرجال و (6.8%) عند النساء.
- يختلف الشعور بالإقصاء حسب الفئات العمرية، حيث يشعر الأشخاص المسنون، الذين تتجاوز أعمارهم 75 سنة فما فوق بأنهم الأكثر تضررا بنسبة (8.7%)، تليها الفئة العمرية، التي تتجاوز أعمارها بين 60 و64 سنة بنسبة (6.6%). ويبدو أن الشعور بالإقصاء في المدن بقدر ب 8.8% مقابل 5% بالقرى.
- ما يقارب ستة مسنين من بين عشرة يعيشون في أسر مركبة تجمع أجيال متعددة.
- أكثر من ثلث المسنين (35%) يعيشون في أسر نووية.

## 5. الوضعية الاقتصادية للأشخاص المسنين<sup>1</sup>

تشير بيانات المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018، أن أكثر من نصف السكان من الأشخاص المسنين الذين تجاوز معدل أعمارهم 60 سنة ليس لديهم مصدر دخل بنسبة 52.4% مما يؤكد ضعف وضعيتهم الاقتصادية، بالمقابل بلغت نسبة الأشخاص المسنين الذين صرحوا بأن لديهم مصدر دخل حوالي 47.6%، ومن هنا يتضح أن الأشخاص المسنين الذين لديهم مصدر للدخل هم أساسا من فئة الذكور بنسبة 74%، وفي الفئة العمرية التي تبلغ 60 - 69 سنة بنسبة 54.6% والمقيمون في الأوساط الحضرية بنسبة 53.8%.

وفي المقابل، فإن السكان من الأشخاص المسنين الذين ليس لديهم مصدر للدخل هم أساسا من الإناث 80% في الفئة العمرية 70 سنة فأكثر بنسبة 61.5% والمقيمون في الأوساط القروية بنسبة 62.6%، مما يؤكد الوضعية الاقتصادية الهشة لهذه الفئة، من المسنات المتواجدين بالمجال القروي.

كما تشير البيانات إلى أن حوالي 49% من الأشخاص المسنين يحصلون على منحة تقاعد منهم 54% إناث مقابل 48% ذكور، وفيما يتعلق بمن يعملون وقت القيام بالمسح، بلغت نسبة من كان عملهم الحالي هو مصدر الدخل 37.3% من كبار السن في قوة العمل المدفوعة الأجر على المستوى الوطني، ويحظى الذكور المؤهلون للعمل بأجر بهذه الميزة 42.8% وفي الفئة العمرية 60-69 سنة 44% والمقيمون في الوسط القروي 65% أما من كان مصدر دخلهم مساعدة الأبناء الذكور والإناث أو أحد الأقارب فبلغت النسبة 25.6% و 4.6% على التوالي، وحوالي 12% يحصلون على دخل من ملكيات، كما أفاد نفس المصدر أن حوالي نصف الأشخاص 48.7% ممن يحصلون على دخل ولكنه لا يكفي.

1. المصدر (المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018)

عدد كبار السن 60 سنة فأكثر	% بدون مصدر دخل / معالين	كفاية الدخل		لديهم مصدرا للدخل حسب نوع المصدر						% لديهم مصدر للدخل	الخصائص	
		لا يكفي	يكفي	أخرى	مساعدة الأقارب	مساعدة الأبناء / ذكور / إناث	دخل من ملكية	عمل حالي	منحة التقاعد			
1813	26,0	48,4	51,6	2,7	3,0	23,1	11,7	42,8	47,8	74,0	ذكور	الجنس
1716	80,1	50,2	49,8	7,4	10,9	35,4	12,3	15,7	54,3	19,9	إناث	
2007	45,4	52,3	47,7	3,4	4,8	21,8	9,0	44,0	45,6	54,6	69 - 60	الفئة العمرية
1525	61,5	42,0	58,0	4,2	4,0	32,8	17,1	24,8	55,8	38,5	70 فأكثر	
2528	53,4	53,4	46,6	4,7	6,1	32,9	15,2	44,5	33,8	36,9	لا يوجد	المستوى التعليمي
740	31,9	52,5	47,5	3,3	3,5	20,5	8,4	33,3	60,5	68,1	أساسي	
264	7,0	23,6	76,4	0,2	1,0	8,4	6,2	60,5	84,1	93,0	ثانوي فاعلي	
2200	46,2	47,0	53,0	3,9	4,6	22,8	10,3	25,6	62,8	53,8	حضري	وسط
1332	62,6	52,9	47,1	3,2	4,4	32,3	15,4	65,0	16,9	37,4	قروي	الإقامة
1373	61,4	61,2	38,8	6,1	7,5	32,0	11,8	60,2	18,2	38,6	فقير	مؤشر الثروة
656	54,1	61,9	38,1	4,5	4,9	25,6	10,8	38,3	47,2	45,9	متوسط	
1503	43,4	36,3	63,7	1,8	2,6	21,6	12,2	22,6	69,1	56,6	غني	
3532	52,4	48,7	51,3	3,7	4,6	25,6	11,8	37,3	49,2	47,6		الإجمالي

## 6. المشاركة الاجتماعية والاقتصادية للأشخاص المسنين<sup>2</sup>

تشير نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018 أن 57,5% من الأشخاص المسنين على المستوى الوطني يمارسون أنشطة يومية خلال فترة تنفيذ المسح وتختلف طبيعة الأنشطة اليومية المزاولة حسب بعض الخصائص ونوع النشاط، حيث تشير البيانات أن الإناث أكثر ممارسة للأنشطة اليومية بنسبة 62.5% مقابل الذكور بنسبة 52.7%، وفي الفئة العمرية 60 - 69 سنة بنسبة 68.3% مقارنة بالفئة العمرية 70 سنة فأكثر بنسبة 43.3% ولم تسجل فروق جوهرية حسب وسط الإقامة حيث يمارس 58.4% أنشطة يومية في الوسط القروي مقابل 56.9% في الوسط الحضري.

وباستقراء بيانات الجدول، لوحظ أن 60.1% من الأشخاص المسنين يساعدون في الأعمال المنزلية، و65.1% يمارسون أنشطة التسوق، كما أن نسبة لا بأس بها يمارسون أنشطة اقتصادية داخل وخارج المنزل بنسبة 12.2% و15.1% على التوالي.

2. التقرير السنوي الأول للرصد الوطني للأشخاص المسنين سنة 2018

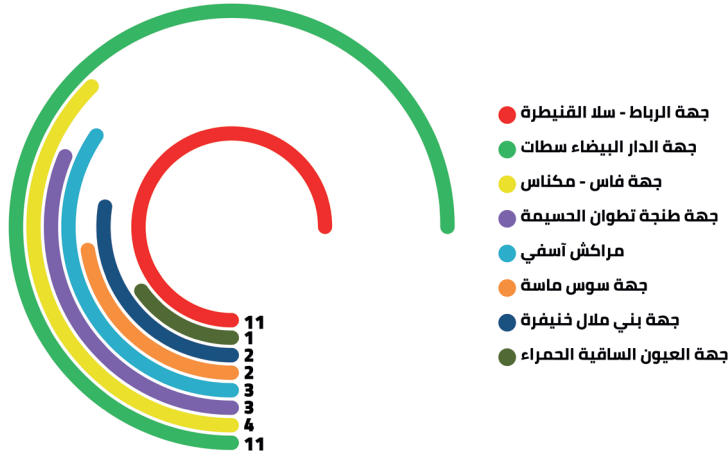
وتتميز النساء بالأنشطة المساعدة في أعمال المنزل بنسبة 92.1% مقابل 24.1% فقط من الذكور، في حين يتميز الذكور بأنشطة التسوق والأنشطة الاقتصادية داخل وخارج المنزل بحوالي 88% و 14% و 26% على التوالي، مقابل 45% و 10% و 6% بالنسبة للإناث، كما يشارك الأشخاص المسنون في الفئة العمرية 60 - 69 سنة في المساعدة في الأعمال المنزلية بنسبة 63,4% و الغير الحاصلين على أي مستوى تعليمي بنسبة 60,4% و المقيمون في الوسط الحضري بنسبة 61,2% و الذين يعيشون في أسر غنية بنسبة 61,4%، وفيما يتعلق بأنشطة التسوق فيمارسها الأشخاص المسنون في الفئة العمرية 60 - 69 سنة بنسبة 68,2% والحاصلون على مستوى تعليمي ثانوي فأعلى بنسبة 80,9% والمقيمون في الوسط الحضري بنسبة 70,1% والمقيمون في أسر معيشية غنية بنسبة 68,8%.

عدد كبار السن 60 سنة فأكثر	نوع النشاط						% كبار السن الذين يمارسون أنشطة يومية خلال فترة إنجاز المسح	الخصائص	
	أخرى	أنشطة اقتصادية خارج المنزل	أنشطة اقتصادية داخل المنزل	التسوق	المساعدة في الأعمال المنزلية	رعاية الأطفال		الجنس	الفئة العمرية
1813	5,4	25,6	14,3	88	24,1	9,6	52,7	ذكور	الجنس
1716	3,3	5,8	10,3	44,7	92,1	34,4	62,5	إناث	
2007	3,8	16,3	11,9	68,2	60,4	23,7	68,3	60-69	الفئة العمرية
1525	5,2	12,6	12,9	58,5	59,4	20,7	43,3	70 فأكثر	
2528	4,1	13,8	12	59,1	63,4	25,6	55,1	لا يوجد	المستوى التعليمي
740	2,5	19,2	12,5	77,2	56	17,5	62,6	أساسي	
264	10,1	15,1	12,7	80,9	44,6	13,6	65,5	ثانوي فأعلى	
2200	3,8	12,2	12	70,1	61,2	21,2	56,9	حضري	وسط
1332	5,1	19,8	12,6	57	58,3	25,1	58,4	قروي	الإقامة
1373	5,9	16,7	10	59,3	58,2	23,9	56	فقير	مؤشر الثروة
656	2,2	16,9	14,3	68,2	60,7	20,8	56,8	متوسط	
1503	3,7	13	13,3	68,8	61,4	22,5	59,1	غني	
<sup>3</sup> 3532	4,3	15,1	12,2	65,1	60,1	22,7	57,5	الإجمالي	

وحسب نتائج التقرير السنوي للرصد الوطني للأشخاص المسنين لسنة 2018، فقد بلغ عدد الجمعيات التي تهتم بمجال حماية الأشخاص المسنين والمتقاعدين، والتي يسهر على تديرها أشخاص مسنون نحو 37 جمعية موزعة على المستوى الترابي، وتعتبر جهة الدار البيضاء سطات، وجهة الرباط - سلا القنيطرة من أهم الجهات التي تعرف دينامية على مستوى الجمعيات العاملة مجال المسنين.

3. المصدر (المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018)

ويوضح المبيان أسفله عدد الجمعيات العاملة في مجال الأشخاص المسنين حسب الجهات، كما توجد شبكات جمعوية تهتم بالمسنين والمتقاعدين وتتنظم على شكل فيدراليات ورابطات.



## 7. الوضع الصحي للأشخاص المسنين

تشير نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018، أن 64,4% من الأشخاص المسنين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل حيث تبقى الأمراض أكثر شيوعا هي ارتفاع ضغط الدم 34%، ومرض السكري 20%، وأمراض المفاصل 13%، تليهم الأمراض الأقل شيوعا هي أمراض القلب والأوعية الدموية بنسبة 8,1%، وارتفاع الكولسترول 5%، أمراض الرئة المزمنة 3,4%، قرحة المعدة 3,2%، أمراض العين المزمنة 3,1%، الأمراض العصبية وهي الصرع، الخرف والزهايمر 2,2%، وأمراض الكلى 2%، وفققر الدم 0,9%.

من جهة أخرى تشكل فئة الإناث الفئة الأكبر التي تعاني من الأمراض المزمنة خاصة ارتفاع ضغط الدم بنسبة 41,9%، ومرض السكري 22,8%، وأمراض القلب والأوعية الدموية 9,3%، وأخيرا أمراض المفاصل بنسبة 18% مقابل الذكور 8%.

أما فيما يتعلق بوسط الإقامة فيتميز الوسط الحضري بانتشار الأمراض التالية بشكل أكبر (السكري، ضغط الدم، أمراض القلب والأوعية الدموية، ارتفاع الكولسترول)، بينما تبقى الأمراض الأكثر شيوعا في الوسط القروي (أمراض المفاصل، قرحة المعدة)، وعموما تعتبر أغلب الأمراض المزمنة لدى الأشخاص المسنين من الفئة العمرية 70 فأكثر، مثل ضغط الدم، وأمراض القلب وأمراض المفاصل.



المجموع	الفئة العمرية		وسط الإقامة		الجنس		الأمراض
	70 فأكثر	60-69 سنة	قروي	حضري	إناث	ذكور	
64,4	71,0	59,5	61,2	66,3	73,3	55,5	مرض مزمن واحد على الأقل
20,0	19,5	20,4	15,3	22,9	22,8	17,3	السكري
34,0	40,5	29,2	30,1	36,4	41,9	26,2	ضغط الدم
8,1	10,7	6,2	5,6	9,6	9,3	6,9	أمراض القلب والأوعية
5,1	5,0	5,2	2,9	6,4	7,3	2,9	ارتفاع الكوليسترول
1,7	1,6	1,7	2,0	1,5	2,0	1,3	الام مزمنة أسفل الظهر
3,4	3,9	3,0	2,6	3,8	3,0	3,8	السل الربو مرض مزمن للجهاز التنفسي
9,0	1,0	0,9	1,0	0,9	1,2	0,6	فقر الدم
2,0	1,6	2,3	2,3	1,8	2,0	2,0	أمراض الكلى
3,1	4,6	2,0	3,2	3,0	3,4	2,8	أمراض العيون المزمنة، الجلوكوما
3,2	4,1	2,5	4,0	2,7	3,7	2,7	قرحة المعدة أمراض ارتجاع المريء، المعدة
1,7	1,4	1,9	1,6	1,8	2,2	1,2	مرض عقلي مزمن
2,2	2,7	1,7	2,4	2,1	2,3	2,0	الامراض العصبية (الصرع-الخرف-الزهايمر)
1,9	1,4	2,3	1,0	2,5	3,5	0,4	أمراض الغدة الدرقية (غير السرطان)
11,7	13,9	10,0	11,9	11,5	11,2	12,1	أمراض مزمنة أخرى
13,0	15,4	11,3	14,1	12,4	18,1	8,0	أمراض المفاصل
47544	3217	4327	2823	4721	3762	3781	العدد

## 8. الأشخاص المسنون والإعاقة:

تشير نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018، أن 45,7% من الأشخاص المسنين يواجهون صعوبات تحد من نشاطهم اليومي، معظمهم من الاناث بنسبة 50,6%، في الفئة العمرية 70 سنة وأكثر بنسبة 62,3%.

من جهة أخرى تبلغ نسبة الأشخاص المسنين الذين عبروا على احتياجهم للمساعدة في حياتهم اليومية 66,6% معظمهم من الذكور بنسبة 70,8%، وفي الفئة العمرية 60-69 سنة بنسبة 82%، والمقيمون في الوسط القروي بنسبة 71,2%، وأيضاً من الحاصلين على مستوى تعليمي ثانوي فأعلى بنسبة 87,6% والذين يقيمون في أسر ذات مستوى معيشي فقير بنسبة 70,8%.

4. المصدر (المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018)

من جهة أخرى ترتبط أكثر الصعوبات شيوعاً بين الأشخاص المسنين بعدم القدرة على الحركة بنسبة 80%، معظمهم من الإناث بنسبة 83,1%، وكذلك الفئة العمرية 70 سنة فأكثر بنسبة 85,8%، كما أن الصعوبات الأخرى التي تحد الأنشطة اليومية للأشخاص المسنين تتمثل في ضعف البصر بنسبة 65%، وضعف السمع أو استخدام وسائل مساعدة للسمع بنسبة 40,6%، ومشاكل الذاكرة والتركيز بنسبة 36,2%.

عدد كبار السن 60 سنة فأكثر	% كبار السن الذين يحتاجون للمساعدة في حياتهم اليومية	نوع المشكل						% كبار السن الذين يواجهون صعوبة تحد من نشاطهم اليومي		الخصائص	
		صعوبة التواصل مع الأخرين	ضعف البصر	ضعف السمع أو استخدام وسائل السمع	مشاكل الذاكرة التركيز	صعوبة في الكلام	عدم القدرة على الحركة	العدد	%		
1813	70,8	16,1	63,9	43,9	34,1	14,5	76,4	746	41,2	ذكور	الجنس
1719	63,0	14,4	66,4	37,7	37,9	15,4	83,1	869	50,6	إناث	
2007	82,0	8,9	59,0	29,0	27,9	10,2	71,8	666	33,2	60-69	الفئة العمرية 70 فأكثر
1525	55,8	19,6	69,6	48,7	41,9	18,3	85,8	950	62,3	70 فأكثر	
2200	63,6	15,8	60,5	39,0	35,1	15,5	81,7	977	44,4	حضري	وسط الإقامة قروي
1332	71,2	14,3	72,4	43,0	37,8	14,2	77,5	639	47,9	قروي	
2528	64,7	16,2	67,8	42,7	38,3	15,4	81,2	1310	51,8	أخرى	المستوى التعليمي
740	72,0	11,3	58,7	30,6	26,3	14,0	76,1	255	34,4	أساسي	
264	87,6	10,3	32,6	35,6	31,2	9,2	68,9	51	19,3	ثانوي فأعلى	
1373	70,8	14,9	75,0	45,8	39,0	14,6	77,3	669	48,7	فقير	مؤشر الثروة
656	65,9	18,2	63,5	36,2	33,2	14,9	79,9	315	48,0	متوسط	
1503	62,5	14,0	55,7	37,2	34,6	15,4	83,0	632	42,0	غني	
3532	66,6	15,2	65,2	40,6	36,2	15,0	80,0	1616	45,7	الإجمالي	

## 9. خدمات الرعاية الصحية والتأمين الطبي للأشخاص المسنين

تشير الاحصائيات الحديثة التي أجريت في العديد من الدول العربية أن أعداد الأشخاص المسنين تعرف تزايداً مستمراً مما يفرض تحديات اقتصادية واجتماعية، خاصة في ظل التحول في بنية وأنماط عيش الأسر والتحول من الرعاية الشبه كاملة للأسرة إلى الرعاية المؤسساتية مما يستلزم الأخذ بعين الاعتبار هذه التغيرات وإيجاد حلول مناسبة لها.

من جهة اخرى فقد عبر الأشخاص المسنون في المسح الوطني حول السكان وصحة الاسرة لسنة 2018، حسب مطالبهم المتعلقة بالخدمات المقدمة إليهم إلى أن حوالي ثلاثة أرباع يطالبون بمجانبة العلاج خاصة في الوسط القروي 76.7%، يليها المطالبة بالتأمين الطبي 44.6% في الأسر ذات المستوى المعيشي المتوسط، وحوالي 23.9%، يطالبون بتخفيضات في أسعار الخدمات العمومية وتتركز بشكل أكبر في الحاصلين على شهادات مستوى تعليمي ثانوي فأعلى، 13.7%، يطالبون بتوفير مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين و 11%، يطالبون بإحداث نوادي نهائية وأخيراً 8.5%، يطالبون بإرسال معاشات التقاعد للمنزل.

الخصائص	دور رعاية -بحار السن	نوادي رياضية	تأمين طبي	لمجانبة العلاج	لمجانبة النقل	إرسال معاشات التقاعد للبيوت	تخفيضات في أسعار الخدمات	أخرى	العدد
الجنس	ذكور	14,9	15,2	46,9	72,4	21,9	9,1	45,3	1813
	إناث	12,3	6,6	42,2	74,7	19,5	7,9	44,5	1716
الفئة العمرية	60-69	14,8	13,8	46,2	73,9	20,3	8,8	45,3	2007
	70 فأكثر	12,1	7,3	42,4	72,9	21,1	8,2	44,4	1525
الإقامة	حضري	16,7	15,2	44,4	71,5	18,6	9,9	43,4	2200
	قروي	8,6	4,0	44,9	76,7	24,2	6,2	47,3	1323
المستوى التعليمي	بدون شهادة	10,1	5,8	44,3	75,9	22,2	7,4	46,0	2528
	أساسي	20,7	19,1	45,0	69,4	16,1	12,1	40,6	740
	ثانوي فأعلى	28,1	38,1	46,4	62,4	19,6	9,0	46,6	264
مؤشر الثروة	فقير	9,4	4,7	43,4	75,8	23,3	6,9	51,3	1373
	متوسط	15,5	7,4	47,6	77,4	22,1	7,0	42,3	656
	غني	16,8	18,3	44,4	69,7	17,7	10,6	40,2	1503
الإجمالي	13,7	11,0	44,6	73,5	20,7	8,5	23,9	44,9	3532

## 10. المستوى التعليمي للأشخاص المسنين:

يشكل عدم معرفة القراءة والكتابة عامل هشاشة بالنسبة لمعظم الأشخاص المسنين بالمغرب. فحسب البحث المتعاقب للأسر EPM لسنة 2015، ما يقرب من ثلاثة أشخاص مسنين من عشرة (27 %) يعرفون القراءة والكتابة. ويعتبر معدل معرفة القراءة والكتابة جد ضعيف لدى النساء المسنات (13.1 %) مقارنة بالرجال المسنين (41.3%)، أي بفارق 28%.

وباعتبار أن 27% فقط هم الذين يعرفون القراءة والكتابة، فمن الواضح أن أغلبية الأشخاص المسنين هم بدون مستوى دراسي، يمثلون (77.9%). حسب نفس المصدر الوارد أعلاه.

## 11. الأشخاص المسنون وسوق الشغل:

في المغرب، لا يزال شخص واحد من أصل خمسة أشخاص ضمن الفئة العمرية 60 سنة أو أكثر 19,5% يحافظ على النشاط المهني، وهو معدل جد مرتفع جدا مقارنة بمعدل البلدان المتقدمة، ويعتبر هذا المعدل أعلى في المناطق الريفية بنسبة 24,4، ويقدر لدى الرجال ب 36,6% في المتوسط، و 52,2% للفئة العمرية 60-64 سنة.

ويخفص معدل النشاط المهني عند التقدم في السن (15,7% للفئة العمرية 75 عاما وأكثر)، كما أن النساء المسنات لهن نشاط جد محدود يقدر ب 7,3 % و 7,2% على التوالي، أما سن تقاعد الموظفين العموميين في المغرب قد تم تمديده من 60 إلى 63 سنة وتم تنفيذ هذا القرار سنة 2017.

## 12. التكفل المؤسسي بالأشخاص المسنين:

يبلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين حوالي 59 مؤسسة موزعة على مختلف تراب المملكة، حيث يبلغ العدد الإجمالي للمستفيدين من خدمات هذه المؤسسات حوالي 5794 مسن ومسنة، وتعتبر مؤسسات الرعاية الاجتماعية إحدى ركائز منظومة الرعاية الاجتماعية بالمغرب التي أصبحت في صلب السياسات العمومية والبرامج الحكومية، علما أن هذه المؤسسات ليست مجرد بنيات لإيواء أشخاص في وضعية صعبة، بل تساهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي أيضا، وبحسب معطيات وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، يبلغ عدد مؤسسات الرعاية الاجتماعية المرخصة والمشتغلة إلى حدود دجنبر 2020 ما مجموعه 1169 مؤسسة، من ضمنها 59 مؤسسة للرعاية الاجتماعية مرخصة خاصة بالأشخاص المسنين، بطاقة استيعابية إجمالية تناهز 102884 مستفيد ومستفيدة.

## مؤسسات الرعاية الإجتماعية للأشخاص المسنين حسب الجهات

الطاقة الاستيعابية	المؤسسات	الجهة
16620	177	مراكش آسفي
13521	165	فاس مكناس
13288	137	سوس ماسة
9263	120	درعة تافيلالت
13171	118	الدار البيضاء سطات
8673	114	طنجة تطوان الحسيمة
9130	100	الرباط سلا القنيطرة
7916	109	بني ملال خنيفرة
5803	67	الشرق
4286	49	كلميم واد نون
876	10	العيون الساقية الحمراء
337	3	الداخلة وادي الذهب
102884	1169	المجموع

## التوزيع الجغرافي لمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين



# ا. عناصر القوة والمكتسبات

## 1. المبادرات الملكية

### أ. المبادرة الوطنية للتنمية البشرية

تستهل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثالثة حقبة جديدة من مسارها التنموي حيث تستهدف تعزيز المكتسبات وبناء المستقبل من خلال محاربة معيقات التنمية البشرية، وترتكز على أربعة برامج:

1. البرنامج الأول: تدارك الخصاص على مستوى البنيات التحتية والخدمات الأساسية؛
2. البرنامج الثاني: مواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة؛
3. البرنامج الثالث: تحسين الدخل والإدماج الاقتصادي للشباب؛
4. البرنامج الرابع: الدفع بالتنمية البشرية للأجيال الصاعدة.

ومن جهة أخرى فقد تم تخصيص غلاف مالي قدره 4 ملايين درهم للبرنامج الثاني والمتعلق بمواكبة الأشخاص في وضعية هشاشة ومنهم الأشخاص المسنون، ويستهدف هذا البرنامج بشكل خاص تركيز الجهود لدعم مختلف الفئات في وضعية هشاشة، مع التكفل بهم في هياكل مؤسساتية متخصصة مع اعتماد منهجية ملائمة قصد مواكبتهم وإدماجهم عند الاقتضاء، إضافة إلى تسهيل التواصل والالتقاء بين مختلف الفاعلين عن طريق التشبيك ونشر قواعد الممارسات الجيدة، قصد تجويد الخدمات وذلك بالاشتغال على ثلاث مستويات:

- العناية وصيانة المباني والتجهيزات؛
- التدبير الأمثل للطاقة الاستيعابية للمراكز؛
- تكوين ومهنة العاملين المكلفين بالتأطير.

### ب. إحداث السجل الموحد

يعتبر ورش إحداث السجل الاجتماعي الموحد مشروعا اجتماعيا واستراتيجيا بأبعاد متعددة حيث يهدف إلى تيسير وضبط عمليات استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي، وأيضا بطموح واسع الأفق في مجال الحد من الفوارق الاجتماعية والمجالية، كونه يهتم فئات واسعة من المغاربة وخاصة الأشخاص في وضعية هشاشة ومنهم الأشخاص المسنون. وتمت المصادقة على مشروع قانون رقم 72.18 الذي يتعلق بمنظومة استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجلات يوم 31 يناير 2019، حيث ستمكن هذه الآلية الجديدة من توفير بنك معطيات ستعمل بمثابة إطار موحد ودقيق يفضي إلى فحص عملية الدعم الاجتماعي بناء على معايير مضبوطة، تكون الإطار الصحيح لرصد الفئات المستهدفة من الدعم، وأيضا العمل بشكل استشرافي على قياس مؤشرات فعالية ونجاعة المشاريع التنموية في المجال الاجتماعي بالمغرب.

ومن جهة أخرى يعتبر السجل الاجتماعي الموحد مؤشرا واقعيا ودقيقا لقياس دينامية التحولات الاجتماعية والاقتصادية بمختلف مناطق المملكة، بما سيخدم أيضا مشروع النموذج التنموي الجديد، بل أكثر من ذلك يمكن أن يشكل القاعدة الأساس التي يبني عليها التطور المستدام للنموذج التنموي بشكل يضمن تحقيق الواقعية في التقييم والرصد على نطاق واسع.

### ج. إطلاق ورش النموذج التنموي الجديد

يستهدف ورش النموذج التنموي الجديد إعداد جيل جديد من المخططات القطاعية الكبرى، تقوم على التكامل والانسجام ويعزز بالأساس معالجة الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والمجالية، من خلال الاستثمار في التعليم والتجهيزات الأساسية والخدمات الصحية والثقافة والاقتصاد الاجتماعي والتضامني والاهتمام بالفئات الهشة كما يعتمد على البعد المجالي كركيزة أساسية من أجل النهوض بالتنمية البشرية وذلك بإطلاق ديناميات اقتصادية تستثمر إمكانيات كل جهة أو إقليم وتيسر توزيعا أكثر عدلا للثروات وتخفف من ثقل تمرکز إنتاج الثروات في محاور مجالية بعينها.

### د. إطلاق ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

يعتبر ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية في المغرب وإرساء نظام جديد للحماية الاجتماعية بدل شبكات الأمان الحالية، دعامة أساسية لا محيد عنها في بناء نموذج تنموي جديد ضامن للتماسك الاجتماعي وقادر على إدماج جميع الشرائح الاجتماعية في عملية خلق واقتسام الثروة.

ويستهدف هذا الورش جميع الشرائح الاجتماعية، ومن بينها الأشخاص المسنون، إضافة إلى تحسين الخدمات الاجتماعية الموجهة للأسر الفقيرة والهشة، ويرتكز هذا الورش على الأهداف التالية:

1. توسيع التغطية لتشمل جميع الشرائح الاجتماعية التي تعاني من العجز والهشاشة نتيجة لخصوصياتها الديمغرافية (دورة الحياة) ووضعها الاجتماعي والاقتصادي؛
2. إرساء نظام أكثر إنصافا من خلال آليات استهداف أكثر نجاعة ودينامية تمكن من تحديد وتبعية المحتاجين للحماية، دون أن تنتج فئة مستفيدة أكثر من اللازم؛
3. تحقيق الاندماج والتكامل بين البرامج المتعددة والانسجام العام لمنظومة الحماية الاجتماعية، بما يضمن الاستجابة بفعالية وبشكل منتظم لحاجيات الفئات في وضعية هشاشة؛
4. توفير حكامه جيدة تضمن للنظام الفعالية والكفاءة والشفافية والمسؤولية؛
5. ضمان استدامة النظام بالنظر لحجم احتياجات وتطلعات المواطنين، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة، وكذا الإكراهات المالية والمؤسسية والجغرافية وغيرها.



## 2. المبادرات الحكومية

في ظل هذه التطورات السوسيو-ديمغرافية الحالية والمستقبلية، التي يعرفها المغرب والتحديات، التي تطرحها الشيخوخة ببلادنا اتخذت الحكومة المغربية مجموعة من الإجراءات والتدابير للاستجابة للحاجيات المتزايدة للأشخاص المسنين، بهدف النهوض بأوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من أهمها:

- القانون رقم 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الجريدة الرسمية عدد 6667 بتاريخ 6 شعبان 1439 (23 أبريل 2018)، الذي تم بموجبه تنظيم مؤسسات الرعاية الاجتماعية بما فيها المؤسسات التي تتكفل بالأشخاص المسنين (المادة 3) حيث حدد هذا القانون في بابه الثاني الاحكام المتعلقة بالتكفل بالغير من حيث المبادئ والشروط المحددة لهذا التكفل.
- إصدار القانون رقم 65.00 بمثابة مدونة التغطية الصحية الأساسية، والذي بموجبه تم إحداث تأمين إجباري أساسي عن المرض قائم على مبادئ وتقنيات التأمين الاجتماعي لفائدة الأشخاص المزاولين نشاطا يدر عليهم دخلا والمستفيدين من المعاشات والعمال المستقلين الذين يزاولون مهنة حرة وجميع الأشخاص الذين يزاولون نشاطا غير مأجور وقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والطلبة.
- القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، والذي تمت المصادقة عليه يوم 22 شعبان 1442 (5 أبريل 2021)، ونشر بالجريدة الرسمية تحت عدد 6975.
- القانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملات والعاملين الاجتماعيين، الصادر بتاريخ 26 يوليو 2021.
- نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين.
- إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي كآلية جديدة لدعم الأشخاص في وضعية إعاقة، بما فيهم المسنين كآلية جديدة، تشمل مجالات اقتناء الأجهزة الخاصة والمساعدات التقنية الأخرى، المساهمة في إحداث وتسيير مراكز الاستقبال، تشجيع الاندماج المهني والأنشطة المدرة للدخل.
- تخفيض ثمن ما يفوق 4000 دواء، حيث تراوحت التخفيضات ما بين 20 و80 في المئة مما ساهم في تخفيف عبء النفقات الطبية لدى الفئات الفقيرة والهشة خاصة أدوية علاج الأمراض المزمنة والمكلفة والتي تهم بالدرجة الأولى فئة المسنين.
- إصدار الإطار المرجعي الأساسي المنظم لعمل الحكومة في مجال الصحة والذي يتضمن ما يلي:
  - قانون إطار رقم 09.34 الصادر بتاريخ 2 يوليو 2011 المتعلق بالمنظومة الصحية، وعرض العلاجات الصحية.
  - المرسوم التطبيقي رقم 2.14.562 الصادر في 24 يوليو 2015 المتعلق بتنظيم العلاجات والخريطة الصحية والمخططات الجهوية لعرض العلاجات.
- إصدار الظهير الشريف بمثابة قانون رقم 1.72.184 بتاريخ 15 من جمادى الثانية 1392 (27 يوليو 1972) المتعلق بنظام الضمان الاجتماعي الذي لا يفرق بين الجنسين في الاستفادة من التعويضات المضمونة ولكل الأجراء، رجالا كانوا أو نساء نفس الواجبات ونفس الحقوق.

- مراجعة تعريفه المكتب الوطني للسكك الحديدية من خلال تخفيض سعر التذاكر لفائدة الأشخاص المسنين.
- إصدار القانون رقم 10.03 المتعلق بتوفير الولوجيات لفائدة الأشخاص محدودي الحركة.
- أنظمة التقاعد التي تضمن معاشات لمستخدمي القطاع العام والشبه العام وأجراء القطاع الخاص.
- إصدار القانون رقم قانون رقم 71 - 011 بتاريخ 12 ذي القعدة 1391 (30 دجنبر 1971) يحدث بموجبه نظام لمعاشات التقاعد المدنية والذي يضمن الحد الأدنى لمعاش الشيخوخة بالقطاعين العام والخاص.
- إبرام اتفاقيات في مجال الضمان الاجتماعي مع دول أجنبية تضمن الحق في المعاش وتحويله إلى المغرب لفائدة المسنين المهاجرين.
- فتح ورش إصلاح أنظمة التقاعد بهدف ديمومته ودون المساس بالحقوق المكتسبة.
- إحداث نظامين للتغطية الاجتماعية لفائدة فئة العمال غير الأجراء حيث تم:
  - إصدار القانون رقم 98.15 المتعلق بالتأمين الإجباري الأساسي عن المرض انخاص بفئات المهنيين والعمال المستقلين والأشخاص غير الأجراء، والقانون رقم 99.15 المتعلق بإحداث نظام للمعاشات لنفس هذه الفئات.
  - إصدار المراسيم والقرارات التطبيقية للقانونين المذكورين.
  - بالإضافة الى نظام التغطية الاجتماعية لفائدة المرشدين السياحيين والمفاوضين القضائيين والمهندسين المعماريين، وقد تم التوصل الى اتفاق مع ممثليها حول كيفية تطبيق هذا النظام . وتمت المصادقة من طرف المجلس الحكومي على المراسيم الخاصة لفئة الاطباء والنساج والتراجمة المقبولين لدى المحاكم ولازالت المشاورات جارية مع باقي الفئات.
  - إصدار المراسيم الخاصة ببعض الفئات التي تم التوصل إلى اتفاق مع ممثليها حول كيفية تطبيق نظام التغطية الاجتماعية انخاص بهم (العدول القابلات والمروضين الطيبين)، ولازالت المشاورت مع باقي الفئات الأخرى لضمان استفادتهم من النظامين.
- مدونة الأسرة التي من بين مقتضياتها إلزام الأبناء بالإنفاق على آباءهم.
- منحة الوفاة الواردة في النظام الأساسي للتوظيف العمومية.
- القانون الجنائي الذي ينص ضمن مقتضياته على تجريم العنف ضد الأصول.

## أ. المبادرات القطاعية:

### وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

- في إطار الاختصاصات الموكولة لوزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة بصفتها القطاع المعني بإعداد وتبعية تنفيذ وتنسيق السياسات الحكومية في المجالات المتعلقة بالأسرة والمرأة والطفولة والمسنين والأشخاص في وضعية إعاقة، تم اتخاذ مجموعة من التدابير وإطلاق برامج خاصة بالأشخاص المسنين منها:
- إعداد ونشر دراسة حول « وضعية الأشخاص المسنين بالمغرب » بشراكة مع المرصد الوطني للتنمية البشرية».

- إعداد برنامج «أمان» لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، ويتضمن هذا البرنامج ستة محاور أساسية ومحور داعم.
  - إطلاق حملات تحسيسية سنوية بهدف تعزيز التضامن والتكافل بين الأجيال.
  - إحداث وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين.
  - إعداد القانون 65.15 المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية ونصوصه التطبيقية.
  - إعداد قانون رقم 45.18 المتعلق بتنظيم مهنة العاملين الاجتماعيين.
  - دعم مبادرات المجتمع المدني العامل في المجال من خلال إعلان طلبات عروض وتوقيع مجموعة من الشراكات.
- وزارة الصحة:

- إعداد الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين رؤية 30.20.
- إحداث وحدتين لطب الشيخوخة بكل من مدينتي الرباط وفاس.
- إحداث وحدة الطب النفسي والعقلي للأشخاص المسنين بالمستشفى الجامعي للأمراض العقلية بسلا.

#### المندىوية السامية للتخطيط

- إعداد ونشر البحث الوطني للأشخاص المسنين بالمغرب سنة 2006 وتتضمن هذه الدراسة خمس محاور أساسية تمثلت في الظروف المعيشية وخصائص الأشخاص المسنين، الحالة الصحية والوبائية لهذه الفئة العمرية والعلاقات العائلية وخارج العائلة والتقاعد وما قبل التقاعد والنشاط وكذا رؤية حول الشيخوخة والنوع الاجتماعي والمهشاشة؛
  - إعداد ونشر التقرير الوطني حول الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014: الخصائص الديمغرافية والسوسيو-اقتصادية للسكان.
  - إعداد ونشر دراسة حول الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
  - إعداد ونشر مذكرة حول النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014.
- مبادرات الوزارة المنتدبة لدى وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج
- تقوم هذه الوزارة بدعم الجمعيات التي تنشط في مجال العناية ومواكبة الأشخاص المسنين، وتوفير عروض تحفيزية على مستوى تذاكر النقل الجوي والرفع من نسبة الخصم على تعشير السيارات من 85% إلى 90%.
  - مبادرات المندىوية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
  - تقوم هذه المؤسسة بمنح إعانات مادية، والتنسيق مع القطاعات الحكومية ذات الاختصاص للاستفادة من رخص سيارات الإيجار، والنقل العمومي، وتنظيم قوافل طبية.

## III. المعوقات والتحديات

رغم هذه الجهود والمبادرات المتخذة في مجال النهوض بأوضاع الأشخاص المسنين ببلادنا، فإنها تبقى محدودة، وغير كافية وتتم بعدم الالتقائية، وتطرح العديد من التحديات، التي يجب تجاوزها من خلال إعداد البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين.

### 1. معوقات يجب تخطيها

- ضعف التدابير الحمايية المتعلقة بالأشخاص المسنين ونقص في التقائية البرامج والمبادرات الخاصة بمجائهم؛
- ضعف المستوى التعليمي للأشخاص المسنين؛
- تنوع احتياجات الأشخاص المسنين حسب وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية وكذلك حسب الوسط؛
- تسجيل نقص في الموارد البشرية والمالية الخاصة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين؛
- ضعف المشاركة الاجتماعية في مختلف مناحي الحياة العامة؛
- قلة الدراسات والبحوث التي تخص قضايا المسنين والشيخوخة؛
- غياب مؤشر السن في بعض البرامج وقواعد المعطيات القطاعية والمؤسسية؛
- تداول صور نمطية حول الأشخاص المسنين؛
- ضعف مبادرات التربية على الشيخوخة السليمة؛
- غياب مؤشرات « الشيخوخة » في بلورة ميزانيات السياسات القطاعية؛
- ضعف استفادة الأشخاص المسنين من الخدمات الاجتماعية في المجال القروي مقارنة مع نظرائهم في المجال الحضري.

### 2. تحديات يجب رفعها

- إدماج حاجيات المسنين بشكل عرضاني في المخططات المجالية وفي برامج التنمية للجماعات الترابية؛
- تطوير جيل جديد من الخدمات الموجهة للمسنين؛
- تعزيز بنيات التكفل بالأشخاص المسنين بالموارد المالية والبشرية الكافية والمتخصصة؛
- الرفع من نسبة التعلم لدى فئة الأشخاص المسنين؛
- تعميم الحماية الاجتماعية وتعزيز الولوج للخدمات الصحية؛
- تعزيز مشاركة المسنين وتمثيليتهم في مختلف مراكز القرار، وتمثين أدوراهم الاجتماعية؛
- تعزيز الإطار التشريعي وإدراج بعد حماية المسنين من مختلف أشكال التمييز والإهمال والمعاملة السيئة والعنف في مشاريع القوانين الحالية؛
- توسيع مجال التوعية بحاجيات الأشخاص المسنين في مختلف المجالات.

# IV. مرتكزات ومرجعيات البرنامج الوطني المندمج

## 1. المرتكزات الوطنية

- انخبط والتوجيهات الملكية السامية؛
- المقترضات الدستورية:
- الفصل 31: الذي ينص على أن تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتيسير أسباب استفادة المواطنين والمواطنات على قدم المساواة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- الفصل 34: ينص على أن تقوم السلطات العمومية بوضع وتفعيل سياسات موجهة إلى الأشخاص والفئات من ذوي الاحتياجات الخاصة. بما فيهم الأشخاص المسنين.
- البرنامج الحكومي 2021-2017: المحور الرابع المتعلق بتعزيز التنمية البشرية والتماسك الاجتماعي والمجالي، الذي أكد على وضع سياسة وطنية للأشخاص المسنين واعتماد إطار تنظيمي لتدخل الدولة والمجتمع المدني لضمان كرامتهم وحقوقهم، وتفعيل المرصد الوطني للأشخاص المسنين؛
- استراتيجية وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة المبنية على المرجعيات الأساسية لإرساء دعائم مجتمع متضامن يتمتع فيه الجميع بالحقوق والمساواة والكرامة، من خلال إعداد سياسات عمومية في مجالات تدخلها (المرأة، الأسرة، الطفولة، الأشخاص المسنون، الأشخاص في وضعية إعاقة).
- السياسة العمومية المندمجة للحماية الاجتماعية برسم 2020.2030؛
- الاستراتيجية الوطنية لصحة الأشخاص المسنين رؤية 2020.30؛
- خطة العمل الوطنية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان.

## 2. المرتكزات الدولية:

- خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة 1982.
- إعلان مبادئ الأمم المتحدة حول كبار السن 1991.
- برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بالقاهرة 1994.
- خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002): التي تتضمن توصيات تتعلق ببناء مجتمع لجميع الأعمار، تتمحور حول ثلاثة اتجاهات ذات أولوية:
- 1. التوجه الأول: كبار السن والتنمية؛

2. التوجه الثاني: توفير الخدمات الصحية والرفاه في سن الشيخوخة؛
3. التوجه الثالث: تهيئة بيئة تمكينية وداعمة.

- إعلان برلين 2002 المنبثق عن المؤتمر الوزاري للجماعة الاقتصادية الأوروبية حول الشيخوخة؛
- الأجندة الإفريقية 2063 التي تتقاطع مع الأهداف الإنمائية المستدامة للأمم المتحدة منها القضاء على الفقر والجوع بجميع أشكاله، جعل المدن والتجمعات السكنية البشرية شاملة وآمنة ومرنة مستدامة، المساواة والضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لكافة الفئات الاجتماعية منهم الأشخاص المسنين؛
- الاتفاقية رقم 102 بشأن المعايير الدنيا للضمان الاجتماعي لمنظمة العمل الدولية لسنة 1952 المصادق عليها من قبل المملكة المغربية والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 14 يونيو 2020؛
- الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم لسنة 1990 (المادة 7 عدم التمييز في الحقوق بسبب العمر)؛
- الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص في وضعية إعاقة لسنة 2006، (المادة 1-13 بشأن الوصول إلى القضاء، المادة 16 بشأن خدمات الحماية التي تراعي عامل السن، المادة 25(ب) بشأن الصحة، والمادة 28-2(ب) بشأن المستوى اللائق للعيشة والحماية الاجتماعية)؛
- خطة التنمية المستدامة لعام 2030 كإطار لبناء السياسات ووضع الاستراتيجيات التي تدرج قضايا كبار السن في الخطط والبرامج، والتي تشمل أهداف ذات صلة بكبار السن؛
- البروتوكول الملحق بالميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب المتعلق بحقوق المسنين في إفريقيا؛
- الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979.

### 3. التوصيات الداعمة

- توصيات التقرير السنوي الأول للمرصد الوطني للأشخاص المسنين لسنة 2018، التي تؤكد على ضرورة إعداد سياسة عمومية أو برنامجا وطنيا مندمجا للنهوض بأوضاع المسنين.
- توصيات الدراسة المنجزة حول أوضاع الأشخاص المسنين سنة 2017 بشراكة بين الوزارة والمرصد الوطني للتنمية البشرية التي دعت إلى ضرورة إعداد واعتماد وتبعية وتقييم سياسة عامة مندمجة ومنسقة حول الأشخاص المسنين.
- توصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الأشخاص المسنين في المغرب الصادرة بالجريدة الرسمية عدد 6418 بتاريخ 3 ديسمبر 2015، حيث دعا إلى ضرورة وضع سياسة عمومية مندمجة في مجال حماية الأشخاص المسنين تطبق على الصعيدين المركزي والجهوي، وتقوم على احترام حقوق الأشخاص المسنين وصون كرامتهم.
- توصيات المؤتمر العربي حول كبار السن بين الرعاية الأسرية والمؤسسية، الذي تم تنظيمه يومي 6 و7 أكتوبر 2015 بتعاون بين وزارة الأسرة والتضامن والمساواة والتنمية الاجتماعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التي دعت الدول إلى إعداد استراتيجيات لحماية كبار السن؛

- التوصية رقم 202 بشأن الأضرابات الوطنية للحماية الاجتماعية لمنظمة العمل الدولية لسنة 2012 التي صوت المغرب لصالحها، وتهدف إلى تحقيق مستوى أساسي على الأقل من الضمان لجميع أفراد المجتمع في كل مراحل حياتهم؛
- التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل، الدورة 36 يوليوز 2017 التوصية 160.144 المتعلقة ب «مواصلة توفير التغطية الطبية الأساسية لجميع سكانه بمن فيهم المسنون»؛

## V. مسار الإعداد

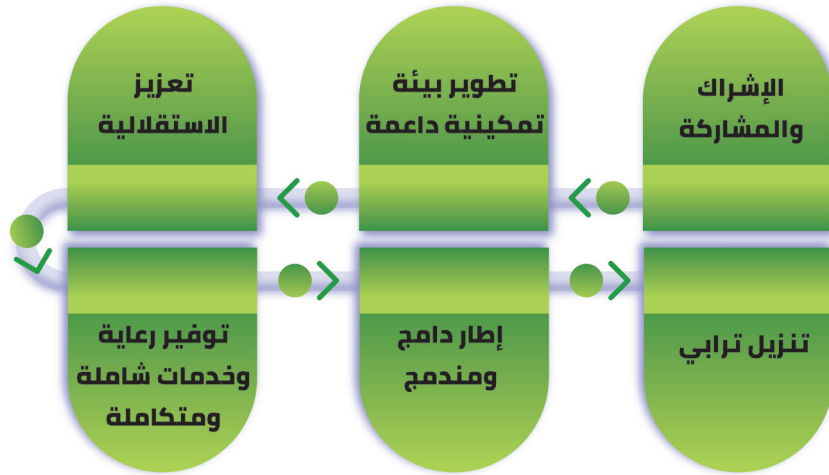
في سياق ما سبق ذكره، ويهدف إعداد البرنامج الوطني المندمج للأشخاص المسنين أطلقت وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، مسلسلا تشاوريا مع كل الفاعلين في المجال، حيث عرف مشاركة وانخراط مختلف القطاعات الحكومية، والمؤسسات الوطنية المعنية، وصناديق التقاعد، والجمعيات المسيرة والعاملة في مجال حماية ورعاية الأشخاص المسنين.



## ٧١. صياغة وثيقة البرنامج الوطني المندمج

- تميز إعداد البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين في ظل مناخ ملائم تجلى فيما يلي:
- إرادة سياسية قوية وسياق وطني (الإرادة الملكية الرامية لتثمين الرأس المال البشري، دستور 2011، البرنامج الحكومي، أدوار دستورية جديدة للمجتمع المدني في السياسات العمومية وتدير الشأن العام)؛
  - الالتزامات الدولية للمغرب؛
  - تشخيص تشاركي للواقع الوطني على ضوء المتغيرات المحلية والدولية؛
  - تحديد جماعي للأولويات والأهداف والتزامات كل الأطراف؛
  - المقاربة التشاركية والالتقائية في التنفيذ: قطاعات حكومية، جمعيات المجتمع المدني، قطاع خاص، خبراء ومهتمين، الفئات المستهدفة.

## ٧١١. الرؤية الاستراتيجية: قضايا المسنين في صلب النموذج التنموي الجديد من خلال:





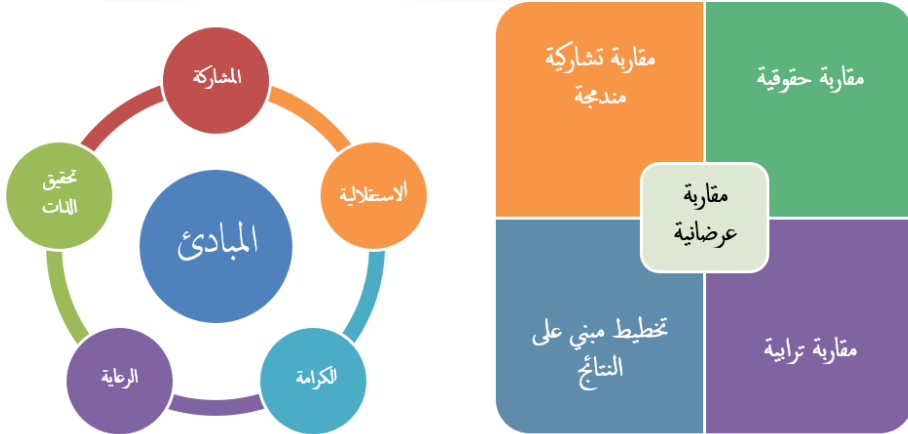
## ٧.٨. الأهداف العامة للبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

يعتبر مشروع البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين جوابا وطنيا، وإطارا لتنسيق مختلف المبادرات والبرامج في مجال حماية الأشخاص المسنين، يتم من خلاله تحقيق الأهداف التالية:



## ٩. المبادئ والمقاربات المعتمدة

يستند البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين على مقاربة حقوقية، تشاركية، مندمجة، عرضانية ترابية، عمادها دستور المملكة، الذي يحظر كل أشكال التمييز بسبب الجنس أو السن أو اللون أو الثقافة أو المعتقد أو الانتماء الاجتماعي أو أي وضع شخصي مهما كان وتخطيط مبني على النتائج وتحقيق الأثر المتوخى بالإضافة إلى استنادها على المبادئ الخمسة الدولية وهي (الاستقلالية، المشاركة، الرعاية، الكرامة، ثم تحقيق الذات).



## X. الفئة المستهدفة:

تستهدف هذه السياسة كل الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق<sup>5</sup>.

## XI. محاور البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

- المحور الأول: تعميم التغطية الاجتماعية والوقاية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة
- المحور الثاني: توفير بيئة تمكينية داعمة؛
- المحور الثالث: المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المسنين
- المحور الرابع: تعزيز وتطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي.
- المحور الداعم: حكامه البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين.

5. (عرفت الأمم المتحدة سنة 1980 العمر 60 بأنه يفصل شريحة الأشخاص المسنين عن باقي شرائح المجتمع).

# XII. هيكل البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين



## XII. المحاور الاستراتيجية

### 1. المحور الأول: تعميم التغطية الاجتماعية والوقاية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة

تعتبر الحماية الاجتماعية عنصرا أساسيا في العقد الاجتماعي، وهو حق أساسي من حقوق الإنسان، ويندرج هذا المحور المتعلق بالحماية الاجتماعية في سياق إطلاق ورش إعداد استراتيجية للحماية الاجتماعية بالمغرب، بهدف خلق منظومة للحماية الاجتماعية كاملة ومتكاملة تحمي مختلف الفئات الاجتماعية بما فيها الأشخاص المسنين وتمكنهم من العيش باستقلالية وبكرامة.

وفي هذا الإطار، عملت المملكة المغربية عبر مراحل على إرساء مجموعة من البرامج والإجراءات المتعلقة بتطوير الحماية الاجتماعية من خلال إصدار نصوص تركز أساسا على نظام التغطية الاجتماعية للمتقاعدين في القطاعات العمومية، والشبه عمومية، والقطاعات الخاصة. وتشمل أنظمة التأمين الاجتماعي القائمة على الاشتراك الصندوق المغربي للتقاعد (CMR)، النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد (RCAR)، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (CNSS) للصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (CNOPS). أما المكون الثاني فيشمل مختلف برامج ومبادرات الدعم الاجتماعي غير القائمة على الاشتراك كالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (INDH)، وبرنامج المساعدة الطبية «راميد»، وصندوق التماسك الاجتماعي.

وبالرغم من توفر هذه الأنظمة، فإن استفادة المواطنين من التقاعد تظل ضعيفة نظرا لتغير العلاقة بين عدد النشيطين المساهمين، وعدد المستفيدين، وبذلك فإن نسبة الاستفادة من نظام التقاعد لا تتجاوز 40.9% من الساكنة النشيطة. أما بخصوص نظام التأمين الإجباري الأساسي عن المرض فقد بلغ عدد الأشخاص البالغين 60 سنة فما فوق المستفيدين من هذا النظام حوالي 927.449، بنسبة 11,7% من مجموع المنخرطين.

ويشكل النهوض بالرعاية الصحية، الذي يندرج ضمن منظومة الحماية الاجتماعية أولوية جوهرية في تنفيذ البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، وتحسين التكفل بهم ولاسيما في جوانبها المرتبطة بالتغطية الصحية الأساسية التي تهدف إلى تغطية الاحتياجات الصحية الأكثر تكلفة، والتي تخص عامة الأشخاص المسنين.

وفي هذا الإطار فقد بلغ عدد الأشخاص المسنين 60 سنة فما فوق الذين يستفيدون من نظام المساعدة الطبية (راميد) حوالي 1.538.251 مسن ومسنة، بنسبة 12% من مجموع المنخرطين.

وتبعا للتطور الديموغرافي والغذائي والتغيرات التي طرأت على الأحوال الاقتصادية والاجتماعية للسكان والذي يتميز بالارتفاع المتزايد في نسبة الأشخاص المسنين البالغين 60 سنة فما فوق من المجموع العام للسكان، فإن المرض وسط الأشخاص المسنين يتصاعد مع انتشار الأمراض المزمنة. وحسب نتائج المسح الوطني حول السكان وصحة الأسرة لسنة 2018، فإن 64,4% من الأشخاص المسنين يعانون من مرض مزمن واحد على الأقل؛ حيث تبقى الامراض أكثر شيوعا هي ارتفاع ضغط الدم 34%، مرض السكري 20%، أمراض المفاصل 13%، أما الأمراض الأقل شيوعا فهي أمراض القلب والأوعية الدموية بنسبة 8,1%، ارتفاع الكولسترول 5%، أمراض الرئة المزمنة 3,4%، قرحة المعدة 3,2%، أمراض العين المزمنة 3,1%، الأمراض العصبية وهي الصرع، الخرف والزهايمر 2,2%، وأمراض الكلى 2%، وفقر الدم 0,9%.

وفي ظل هذا الوضع فإن حجم مصاريف الأمراض المزمنة تزداد كلما تقدم الشخص في العمر، حيث تتقارب جدا نسب مصاريف الفئة العمرية 40 - 60 سنة و60 سنة فما فوق على التوالي ب 37.8%، و 36.7% بالقطاع العام، وبالنسبة للقطاع الخاص تصل نسبة المصاريف عند الفئة العمرية 40 - 60 سنة إلى 31.1% وعند البالغين 60 سنة فما فوق 36.6%.

في إطار هذه المعطيات تم اعتماد هذا المحور لأهميته في تمكين هذه الفئة العمرية من العيش بكرامة واستقلالية، وتدارك النواقص في هذا المجال.

يتضمن هذا المحور 42 تدبيراً موزعاً وفق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تعميم التغطية الصحية، يتضمن 5 تدابير؛
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعميم تغطية أنظمة التقاعد، يتضمن 7 تدابير؛
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز وتطوير خدمات المساعدة الاجتماعية، يتضمن 10 تدابير
- الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الوقاية والتشخيص المبكر للأمراض وحالات العجز، يتضمن 6 تدابير؛
- الهدف الاستراتيجي الخامس: توفير وتطوير الخدمات العلاجية وآليات التكفل الصحي، يتضمن 10 تدابير؛
- الهدف الاستراتيجي السادس: تهيئة فترة الشيخوخة والحفاظ على الاستقلالية والنشاط، يتضمن 4 تدابير.

## المحور الأول : تعميم التغطية الاجتماعية والوقاية من المخاطر المرتبطة بالشيخوخة

### الهدف الاستراتيجي الأول : تعميم التغطية الصحية

1. توسيع دائرة الاستفادة من التغطية الصحية لفائدة الأشخاص المسنين بختلف وضعياتهم وتفعيل التغطية الصحية لفائدة الوالدين
2. ضمان التغطية الصحية الإجبارية للأشخاص المسنين غير المستفيدين منها.
3. ملائمة سلة العلاجات المتعلقة بنظام المساعدة الطبية «RAMED» تدريجيا مع سلة الخدمات والعلاجات المتعلقة بنظام التغطية الصحية الإجبارية «AMO»
4. مراجعة الإطار القانوني لنظام التغطية الصحية الإجبارية لتغطية المسنين فاقدى الاستقلالية والذين يعيشون العزلة
5. استصدار المراسيم الخاصة بالتمثالت التي تم التوصل باتفاق مع ممثليها حول كيفية تطبيق نظام التغطية الاجتماعية الخاص بهم (العدول، القابلات، المروضين الطبيين)

### الهدف الاستراتيجي الثاني : تعميم أنظمة التقاعد

1. توسيع قاعدة الانخراط في أنظمة التقاعد خلال سنة 2025، وذلك من خلال دمج خمس ملايين مغربي من الساكنة النشيطة التي لا تتوفر على أي تغطية متعلقة بالتقاعد
2. ملائمة ودمج أنظمة التقاعد في منظومة واحدة ذات قطين: قطب القطاع العام وقطب القطاع الخاص وتوسيع تغطيتها
3. تخصيص دعم من طرف الدولة لصناديق التقاعد من أجل تغطية ذوي الدخل المحدود وغير القار
4. دراسة إمكانية توسيع تغطية أنظمة التقاعد للمغاربة المقيمين بالخارج غير المستفيدين من أنظمة البلدان المضيفة
5. تمكين مغاربة العالم المتقاعدين من نقل حقوقهم المكتسبة في بلدان الاستقبال نحو بلدهم الأصل
6. مراجعة الإطار القانوني لتدبير احتياطات صناديق التقاعد
7. إلغاء الضريبة على الدخل المطبقة على الأشخاص المسنين ذوي المعاش المحدود

### الهدف الاستراتيجي الثالث : تعزيز وتطوير خدمات المساعدة الاجتماعية

1. إحداث حد أدنى للمعاش الاجتماعي غير القائم على الاشتراكات لفائدة المسنين في وضعية هشاشة
2. وضع آلية للدعم الاجتماعي لفائدة الأشخاص المسنين والأسر في وضعية هشاشة الحاضنة لهم
3. توفير خدمات متنقلة لفائدة الأشخاص المسنين في وضعية هشاشة وفاقدى الاستقلالية والذين يعيشون العزلة

4. تشجيع العمل التطوعي لصالح الأشخاص المسنين
5. تعزيز وتطوير خدمات المساعدة الطبية الاجتماعية بالمؤسسات الصحية وتقوية القدرات والمهارات في المجال الطبي الاجتماعي لفائدة المساعدين الطبيين الاجتماعيين وتعزيز دور المساعد الطبي الاجتماعي في مواكبة ومتابعة الأشخاص المسنين داخلها
6. إحداث وحدات جهوية للمساعدة الطبية الاجتماعية قصد التنسيق مع مختلف المؤسسات الناشطة في هذا المجال ومع المجتمع المدني
7. توفير فرص حصول الأشخاص المسنين على السكن اللائق والعمل على إزالة الحواجز المعمارية التي تعيق تنقل الأشخاص المسنين وتُضفي إلى ملازمة البيت قسراً
8. توفير الخدمات الاجتماعية التي تمكن المسنات والمسنين من البقاء في بيوتهم والعيش باستقلال أطول مدة ممكنة
9. مراجعة القوانين والممارسات التي تؤثر سلباً في حق المسنات في السكن والعقار والملكية وحماية المسنات من إجراءات الإخلاء القسري ومن التشرّد
10. توفير لكافة النساء ممن ليس لديهن معاش تقاعدي آخر أو لا يستطعن بالقدر الكافي تأمين دخلهن معاشات تقاعدية غير قائمة على الاشتراكات تكون كافية وعلى قدم المساواة مع الرجال، لا سيما منهن من يعشن في مناطق نائية أو قروية
<b>الهدف الاستراتيجي الرابع: تعزيز الوقاية والتشخيص المبكر للأمراض وحالات العجز</b>
1. التوعية والتحسيس ببرامج التغذية الخاصة بالأشخاص المسنين
2. تطوير برامج اللقاحات لفائدة المسنين للوقاية من الأمراض السارية
3. تنظيم أيام تحسيسية وحملات طبية لفائدة الأشخاص المسنين
4. التشجيع على تغيير السلوك ونمط العيش لإبطاء نشوء المشاكل الصحية، منها على سبيل المثال الممارسات الغذائية الصحية واتباع نمط عيش نشط وتيسير تكلفة خدمات الرعاية الصحية، بما فيها إجراء الفحوص لكشف الأمراض ومعالجتها، ولا سيما الأمراض الأكثر انتشاراً في صفوف المسنين
5. تحسين خدمات الوقاية الأولية المتعلقة بتعزيز نمط العيش السليم بما في ذلك مكافحة التبغ واتباع نظام غذائي صحي ومتوازن وممارسة النشاط الرياضي
6. تنمية الكفاءات في مجال نمط العيش السليم

## الهدف الاستراتيجي الخامس : توفير وتطوير الخدمات العلاجية وآليات التكفل الصحي

1. تسهيل الولوج إلى الخدمات الصحية والعلاجية
2. تعزيز خدمات الوحدات الطبية المتنقلة لفائدة الأشخاص المسنين
3. تطوير خدمات التكفل الطبي وشبه الطبي لفائدة المسنين المتواجدين بمنزلهم
4. توفير العلاجات التكميلية (soins palliatifs)
5. تطوير التكفل الطبي بالأشخاص المسنين بمرض الزهايمر والأمراض المشابهة له
6. تعميم الاستشارات الطبية لفائدة الأشخاص المسنين بالمستشفيات العمومية
7. إحداث وحدات جهوية للطب النفسي والعقلي للأشخاص المسنين
8. تعميم وحدات التكوين في طب الشيخوخة بمختلف كليات الطب
9. دمج التخصصات الصحية والعلاجية الخاصة بالأشخاص المسنين في مرجع المهن والكفاءات الخاص بالمهنيين الصحيين
10. توفير الرعاية الصحية بتكلفة ميسورة لجميع المسنين بوسائل منها، حسب الاقتضاء، إلغاء رسوم المستخدم، وتدريب موظفي الصحة على أمراض الشيخوخة، وإتاحة الأدوية لعلاج الأمراض المزمنة وغير المعدية المتصلة بالسن، والرعاية الصحية والاجتماعية الطويلة الأجل، بما فيها الرعاية التي تسمح بالعيش باستقلال والرعاية التلطيفية

## الهدف الاستراتيجي السادس : تهيئ مرحلة الشيخوخة والحفاظ على الاستقلالية والنشاط

1. نشر ثقافة التهيئ الأمثل لفترة التقاعد
2. تعميم أنظمة التغطية الاجتماعية على الأجيال الحالية، الذين سيشكلون فئة المسنين في المستقبل
3. تشجيع وتعميم المبادرات الناجحة للأشخاص المسنين الممارسين لأنشطتهم بعد سن التقاعد وتأطير نقل خبراتهم للشباب
4. دعم مبادرات الأشخاص المسنين في مجال المقاومة والتمكين الاقتصادي

## 2. المحور الثاني: توفير بيئة تمكينية داعمة



يعتبر محور توفير بيئة تمكينية داعمة من الأهداف الرئيسية للبرنامج الوطني المندمج لارتباطه بالحقوق الأساسية للأشخاص المسنين، كالحق في العيش في بيئة مناسبة تراعي قدراتهم، وتمكنهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم، وتيسر لهم الولوج لمختلف الخدمات الأساسية، ومن أهم المبادرات المعتمدة في هذا المجال مبادرة «المدن الصديقة للمسنين» التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية سنة 2007 بمشاركة 33 مدينة من جميع قارات العالم.

وترتكز هذه المبادرة على ثمان مجالات رئيسية تشمل محددات الصحة والرفاه، توفير النقل والولوجيات، السكن، المساحات الخضراء، الخدمات الترفيهية، الاندماج في المجتمع، المشاركة الاجتماعية، الخدمات الصحية، التواصل، نقل المعلومات.

وفي هذا الإطار، تعمل المملكة المغربية من خلال وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة، وشركائها على تفعيل قانون الولوجيات، وتنزيل برنامج مدن لوجة، وتوفير عدة خدمات لفائدة المسنين من خلال برنامج «أمان» لتأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين، بالإضافة إلى مبادرات قطاعات حكومية أخرى تخص تطوير المشاركة الثقافية والفنية والترفيهية للأشخاص المسنين.

وفي هذا السياق، تم إدراج هذا المحور ضمن المحاور الأساسية للبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، نظرا لأهميته القصوى في تمكين المسنين والمسنات من العيش بكرامة واستقلالية، وذلك من خلال 3 أهداف استراتيجية و26 تدبيرا تسعى إلى تطوير وتعزيز البنيات الأساسية بمختلف أشكالها وأنواعها.

- الهدف الاستراتيجي الأول: ملائمة الوسط البيئي مع حاجيات المسنين، يتضمن 9 تدابير.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز دور الأسرة في رعاية الأشخاص المسنين، يتضمن 7 تدابير.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين، يتضمن 10 تدابير.

## المحور الثاني: توفير بيئة تمكينية داعمة

### الهدف الاستراتيجي الأول: ملائمة الوسط البيئي مع حاجيات المسنين

1. توفير فضاءات للترفيه خاصة بالأشخاص المسنين
2. توفير وسائل للنقل تستجيب لحاجيات الأشخاص المسنين
3. ملائمة المرافق السكنية والعمومية مع حاجيات الأشخاص المسنين
4. منح الأولوية للأشخاص المسنين للاستفادة من خدمات المرافق العمومية (الشباك الوحيد)
5. تعميم الأندية النهارية لفائدة الأشخاص المسنين وتجويد الخدمات المقدمة بها
6. توفير برامج سكنية لفائدة المسنين (في وضعية هشاشة)
7. إيجاد بدائل ونماذج سكنية جديدة خاصة بفئة المسنين وإدماج معايير وضوابط حديثة تراعي خصوصياتهم (توفر الإقامات السكنية على الولوجيات)

8. وضع تصاميم عمرانية تراعي خصوصيات الفئات الاجتماعية في وضعية إعاقة بما فيهم المسنين

9. تقديم خدمات اتصالية لفائدة المسنين الملازمين لبيوتهم

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز دور الأسرة في رعاية الأشخاص المسنين

1. تنظيم حملات تحسيسية لتعزيز التضامن والتكافل الأسري

2. مواكبة الأسر الحاضنة للأشخاص المسنين في وضعية هشاشة

3. تعزيز خدمات التكفل خارج مؤسسات الرعاية الاجتماعية

4. إعداد برامج لتكوين وتأهيل أفراد العائلة الذين يتكفلون بالأشخاص المسنين فاقدوا الاستقلالية

5. اتخاذ تدابير لتمكين أفراد العائلات من التوفيق بين الحياة الأسرية والتكفل بالمسنين في البيت

6. إعداد برنامج تكويني لفائدة المساعدات والمساعدين الاجتماعيين للتكفل بالمسن داخل الأسرة

7. تشجيع إنشاء مراكز للاستماع والإرشاد الأسري تقدم خدمات ترفيهية لفائدة كبار السن والأسر الراعية لهم

الهدف الاستراتيجي الثالث: تأهيل مؤسسات الرعاية الاجتماعية المستقبلية للأشخاص المسنين

1. تأهيل مراكز الاستقبال وإيواء الأشخاص المسنين

2. تعزيز مؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين بالموارد البشرية الكافية وتقوية قدراتها

3. تشجيع وتنظيم العمل التطوعي بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين

4. معيرة وتنويع الخدمات المقدمة لفائدة المسنين داخل مؤسسات الرعاية الاجتماعية

5. إحداث شبائيك لاستقبال والاستماع والمواكبة للأشخاص المسنين في وضعية صعبة

6. تعزيز انفتاح مؤسسات الرعاية الاجتماعية للمسنين على مؤسسات التعليم ودور الطالب لتشجيع التطوع

7. تعزيز وتعميم البرامج الترفيهية بمؤسسات الرعاية الاجتماعية للأشخاص المسنين

8. تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال رعاية الأشخاص المسنين

9. تعزيز قدرات الفاعلين المؤسساتيين لإدماج حاجيات الأشخاص المسنين في السياسات العمومية

10. دعم وتطوير مبادرات الجمعيات التي تعنى بأوضاع الأشخاص المسنين

### 3. المحور الثالث: تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المسنين

يشهد العالم المعاصر تقدما يتيح الفرصة للأشخاص المسنين من بلوغ سن متقدمة في صحة جيدة، مما يمكنهم في المساهمة بفاعلية أكبر في مجتمعاتهم المحلية وتمييزها. واعتبارا لوجود فئة من الأشخاص المسنين يتوفرون على تجارب متنوعة ورصيد معرفي وثقافي غني، فقد تم إدراج محور المشاركة في مشروع البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين لتعزيز فرص مساهمتهم ومشاركتهم بفاعلية في إدارة الشأن المحلي والعام مشاركة كاملة دون إقصاء أو تمييز، وذلك من خلال إفساح المجال لهم، وتوفير الظروف والآليات الملائمة لإدماجهم وإشراكهم، والاستفادة من خبراتهم ومعارفهم ومهاراتهم، وتسجيلها وتدوينها حفاظا على الذاكرة الوطنية «إن موت شيخ يعني احتراق مكتبة كاملة تحوي مجلدات أجيال عاشت عدة قرون» حسب خطاب ألقاه أمادو هبباطيبا : Amadou Hampâté Bâ أديب وروائي وديبلوماسي من دولة مالي باليونسكو سنة 1960.

ويقصد بالمشاركة في الحياة العامة مساهمة الأشخاص المسنين في تدبير شؤون مجتمعهم وإبداء الرأي والقيام بمبادرات تهدف إلى تحقيق المنفعة العامة، وتوفير المحيط الملائم للاستفادة من مهاراتهم وخبراتهم باعتبارهم رأس مال بشري يساهم بدوره في وضع أسس بناء مجتمع لجميع الأعمار دون تمييز وعلى قدم المساواة.

وتندرج مشاركة الأشخاص المسنين في مختلف مناحي الحياة العامة ضمن المبادئ العامة لخطة مدريد، حيث أكد إعلان مدريد السياسي في "المادة 10" إن إمكانات كبار السن تشكل أساسا قويا للتنمية في المستقبل، ويمكن ذلك المجتمع من الاعتماد أكثر فأكثر على مهارات كبار السن وخبرتهم وحكمتهم، لا ليقوموا بدور رئيسي لتحسين أوضاعهم فحسب ولكن للمشاركة أيضا بفاعلية لتحسين أوضاع المجتمع ككل». وهو ما ينسجم أيضا مع الرؤية الاستراتيجية للبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين، والتي ينبنى على «إدماج قضايا المسنين في النموذج التنموي الجديد» من خلال إشراكهم ومشاركتهم كفاعلين ومستفيدين، وذلك من خلال ممارستهم لمختلف الأنشطة اليومية، والاضطلاع بمختلف الأدوار المنوطة بهم في مختلف المجالات، وضمان حقهم في المشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية، وكذا المشاركة في رسم وإعداد البرامج والسياسات المتعلقة بهم كمواطنين وكفئة عمرية لديها احتياجات خاصة.

وقد تضمن مشروع البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين مختلف أنواع المشاركة، منها المشاركة السياسية للأشخاص البالغين 60 سنة من العمر فما فوق، التي تعد من بين أبرز مظاهر الانخراط الديمقراطي وترجمة فعلية للحقوق السياسية الكونية للإنسان التي نصت عليها مختلف المواثيق الدولية المتعلقة بالحريات الأساسية، وكرسها دستور المملكة لسنة 2011.

كما تم إدراج المشاركة الثقافية بهدف إدماج الأشخاص المسنين في جميع الحقول الثقافية والفنية، وتشجيعهم على الإبداع الفني وتنمية التراث الوطني، تطبيقاً لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين كل فئات المجتمع، وصيانة الهوية الثقافية والاعتماد عليهم كرافعة أساسية في الحفاظ على التراث الثقافي الامادي ونقله للجيل اللاحق، وذلك تعزيزاً لمبدأ التضامن بين الأجيال عن طريق إدراج بعد الشيخوخة وقيم التضامن وحقوق المسنين في البرامج التربوية.

ويتضمن هذا المحور 25 تدبيراً موزعاً وفق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: الاعتراف وتمييز المساهمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للأشخاص المسنين، يتضمن 8 تدابير.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الأشخاص المسنين النشيطين، يتضمن 6 تدابير.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم وتعزيز التضامن بين الأجيال، يتضمن 11 تدبيراً.

### المحور الثالث: تعزيز المشاركة السياسية والاجتماعية والثقافية للأشخاص المسنين

الهدف الاستراتيجي الأول: الاعتراف وتمييز المساهمات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية للأشخاص المسنين

1. إحداث جوائز تحفيزية لأحسن إبداع أو ابتكار من طرف المسنين والمسنات في مختلف المجالات
2. تكريم الأشخاص المسنين والاحتفاء بعباءاتهم الفكرية والفنية والإبداعية خلال المناسبات الوطنية والدينية
3. دعم وتشجيع مشاريع الجمعيات العاملة في مجال الأشخاص المسنين
4. تمكين وتشجيع المسنين والمسنات من المشاركة الكاملة وعلى قدم المساواة في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية بما في ذلك المسنات والمسنين المقيمين بالخارج
5. إشراك الطاقات والكفاءات من أصحاب التجربة المهنية من الأشخاص المسنين عند إعداد السياسات العمومية والبرامج التنموية
6. تشجيع ودعم العمل التطوعي للأشخاص المسنين ونقل خبرتهم للأجيال القادمة
7. استثمار الرصيد المعرفي للمسنين في تأطير الأطفال والشباب
8. استثمار خبرات وتجربة مغاربة العالم المسنين عند إعداد البرامج التنموية

### الهدف الاستراتيجي الثاني: تمكين الأشخاص المسنين النشيطين

1. دعم جمعيات المتقاعدين بالقطاعين العام والخاص وإشراكهم في مختلف التظاهرات الثقافية والترفيهية
2. دعم وتشجيع التعلم طول الحياة
3. دعم ومواكبة الأشخاص المسنين لإنشاء المشاريع الخاصة بهم
4. إشراك فئة المسنين والمسنات في بلورة وإعداد البرامج والمخططات التنموية وتقييم السياسات العمومية
5. تشجيع مشاركة الأشخاص المسنين من كلا الجنسين في العمل التطوعي
6. استثمار خبرات وتجربة مغاربة العالم المسنين والمسنات عند إعداد البرامج التنموية

### الهدف الاستراتيجي الثالث: دعم وتعزيز التضامن بين الأجيال

1. إدراج بعد الشيخوخة وقيم التضامن وحقوق المسنين والمسنات في البرامج التربوية والتعليمية
2. تشجيع الإنتاج الثقافي والإبداعي في التحسيس بقضايا المسنين وتجسيد التضامن بين الأجيال
3. مناهضة كل أشكال العنف وسوء المعاملة اتجاه الأشخاص المسنين من كلا الجنسين
4. تكتيف التغطية الإعلامية الخاصة باليوم العالمي للأشخاص المسنين
5. إحياء وتعزيز الدور الاجتماعي والتربوي للجد والجددة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأشخاص المسنين والطفولة
6. تشجيع ودعم المبادرات الفردية داخل الأسر التي تعنى بالشخص المسن
7. إعداد دعائم ديداكتيكية، ووضعها رهن إشارة الأطر التربوية للاستئناس بها خلال الأنشطة الصيفية أو الموازية بهدف إدماج بعد الشيخوخة ضمن التربية على قيم المواطنة بالوسط المدرسي
8. تنظيم حملات توعوية دورية لفائدة الشباب لحثهم على التطوع في مجال العمل الاجتماعي لفائدة الأشخاص المسنين
9. التعريف بالتماذج الناجحة لشباب جسدوا قيم التطوع في لأشخاص المسنين
10. مراجعة مناهج التعليم والتربية وإثراء البرامج بإدخال مواد تدريس ومضامين تؤكد على أهمية التضامن بين الأجيال
11. وضع خطط تواصلية وإعلامية تؤكد أهمية التماسك الأسري والتضامن بين الأجيال

## 4. المحور الرابع: تطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي وتعزيز التحسيس والتوعية بمجال الأشخاص المسنين

يهدف تعزيز وتطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي إلى تشجيع البحث العلمي المتعلق بأوضاع هذه الفئة العمرية، وتطوير المعطيات والبيانات المتعلقة بها، وذلك من خلال إنجاز دراسات وبحوث كمية وكيفية، وإنجاز تقارير دورية حول وضعية الأشخاص المسنين وحول الموضوعات الراهنة المتعلقة بهم.

واعتبارا لدور الجامعات، ومؤسسات البحث العلمي في تطوير مختلف أشكال المعرفة، أصبح الانفتاح وعقد شراكات مع هذه المؤسسات من الأولويات البارزة لضمان انخراطهم في هذا الورش.

كما يسعى هذا المحور إلى تقوية الإطار القانوني والتنظيمي للنهوض بأوضاع المسنين وملاءمته مع المعايير الدولية، وكذا تعزيز الترسانة التشريعية الوطنية بنصوص وقوانين من شأنها حماية حقوق الأشخاص المسنين.

وإلى جانب توفير المعرفة، يشكل إذكاء الوعي بقضايا المسنين والشيخوخة ونشر المعارف والرسائل التحسيسية ذات الصلة مدخلا أساسيا لنشر المواقف والسلوكيات والممارسات التي تساهم في الإدماج الطبيعي للشخص المسن في المجتمع ووسطه الأسري والجماعي وإعطائه المكانة التي يستحقها، وذلك في إطار الحفاظ على القيم الاجتماعية المتوارثة التي تكرم الشخص المسن ونشر القيم الجديدة المنبثقة عن التطور الذي تعرفه العلوم في مختلف المجالات.

ويتضمن هذا المحور 29 تدبيرا وثلاثة أهداف استراتيجية كالتالي:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير المعرفة العلمية والمعطيات الخاصة بوضعية المسنين، يتضمن 11 تدبيرا.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تقوية الإطار القانوني والتنظيمي للنهوض بأوضاع المسنين، يتضمن 9 تدابير.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: التعبئة الاجتماعية وتعزيز الوعي، يتضمن 9 تدابير.

### المحور الرابع: تطوير المعرفة والنهوض بالمجال التشريعي وتعزيز التحسيس والتوعية بمجال الأشخاص المسنين

الهدف الاستراتيجي الأول: تطوير المعرفة العلمية والمعطيات الخاصة بوضعية المسنين

1. إنجاز دراسات وأبحاث ميدانية كمية وكيفية حول وضعية الأشخاص المسنين

2. إنجاز تقارير سنوية وموضوعاتية حول قضايا الأشخاص المسنين

3. تشجيع ودعم البحث العلمي والدراسات الجامعية حول قضايا الشيخوخة وأوضاعهم الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية

4. تطوير الدراسات الوبائية حول محددات وأسباب الأمراض التي تصيب المسنين

5. إعداد مؤشرات وجمع بيانات حول الأشخاص المسنين مصنفة حسب السن والجنس، الوسط الحضري والوسط القروي، الفقر، الأمية، العنف، العمل غير المجور، الأمراض المزمنة، الأمراض المعدية، الهجرة، الرعاية الصحية، السكن، العمل...

6. وضع منظومة معلوماتية مندمجة لتجميع المعطيات الخاصة بالمسنين

7. إدماج بعد السن 60 سنة فما فوق في السياسات والبرامج والأنظمة المعلوماتية القطاعية

8. وضع وتطوير مؤشرات ديمغرافية واجتماعية تتوافق مع معايير ومؤشرات التقييم والتصنيف الدولي

9. إحداث آليات للرصد واليقظة حول قضايا الأشخاص المسنين على المستوى الترابي

10. إحداث تكوينات متخصصة ذات الصلة بالمسنين (تكوينات عليا ومهنية وتأهيلية)

11. حث الجماعات الترابية على إدماج احتياجات الأشخاص المسنين في برامج تفعيل مخططات التنمية

**الهدف الاستراتيجي الثاني: تقوية الإطار القانوني والتنظيمي للنهوض بأوضاع المسنين**

1. صياغة إطار قانوني خاص بحماية حقوق الأشخاص المسنين

2. إحداث نظام أساسي لمهن المساعدة الاجتماعية ومقدمي الرعاية المنزلية للأشخاص المسنين

3. تفعيل الإطار التنظيمي لتقديم المعاشات التقاعدية الخاصة والتكيفية والتأمين ضد العجز

4. مأسسة خدمات التكفل عن بعد لفائدة الأشخاص المسنين

5. تعزيز وتبسيط إجراءات ومساطر الاستفادة من التغطية الصحية للمسنين أصحاب الأمراض المزمنة

6. مراجعة الإطار القانوني لإدارة احتياطات صندوق التقاعد

7. مراجعة الإطار القانوني للتغطية الصحية لإدارة مخاطر فقدان الاستقلالية

8. إحداث وتطوير آلية الإشعار عن سوء معاملة الأشخاص المسنين

9. تكوين أطر مختصة في مجال التشخيص والتعهد بكبار السن ضحايا العنف وسوء المعاملة داخل المؤسسات الاجتماعية والاستشفائية

## الهدف الاستراتيجي الثالث: التعبئة الاجتماعية وتعزيز الوعي

1. إعداد برامج تحسيسية موضوعاتية حول قضايا المسنين
2. تطوير وتعميم البرامج التحسيسية والحملات الإعلامية من أجل شيخوخة سليمة
3. تنظيم برامج للتوعية لفائدة الأشخاص المسنين داخل المراكز السجنية
4. إشراك المؤسسات الإعلامية العمومية والخاصة في مجال التحسيس والتوعية بقضايا المسنين
5. تعزيز مشاركة الأشخاص المسنين في مختلف البرامج الإعلامية
6. تخصيص خطب الجمعة للتحسيس بقضايا الأشخاص المسنين
7. إدماج قضايا الشيخوخة والأشخاص المسنين في المناهج التعليمية والتربوية
8. إشراك دور الشباب والمعاهد الثقافية والفنية في التحسيس والتوعية بالقضايا المتعلقة بالأشخاص المسنين
9. إعداد وصلات تحسيسية لمحاربة الصور النمطية الضارة، بما في ذلك التحسيس بقضايا الاعتداء الجسدي والجنسي والنفسي واللفظي والاقتصادي ضد المسنين والمسنات، بمن فيهم المسنين في وضعية إعاقة



## 5. المحور الداعم: آليات الحكامة المتعلقة بالبرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين

يسعى هذا المحور إلى توفير إطار ملائم لضمان تتبع تنفيذ إجراءات البرنامج وتدابيره، من خلال منظومة تركز على آليات مؤسسية تعمل وفق مقاربة تشاركية عرضانية ترابية، وذلك بغية تعزيز التنسيق بين القطاعات المعنية في أفق تحقيق الالتقاء بين مختلف المتدخلين والفاعلين الأساسيين في المجال على الصعيدين الوطني والجهوي.

### 1. اللجنة الوزارية لقيادة وإصلاح وحكامة منظومة الحماية الاجتماعية برئاسة السيد رئيس الحكومة<sup>6</sup>

وتجلى مهامها كالتالي:

- تأمين المشاركة الفعالة لمختلف القطاعات الحكومية لتنفيذ تدابير وإجراءات البرنامج الوطني المندمج؛
- الإشراف على تتبع تنزيل البرنامج الوطني المندمج؛
- الوقوف على الإنجازات المتحققة، وكذا الإشكاليات والمعوقات المرتبطة بالتنفيذ؛
- اتخاذ القرارات السياسية والمالية المتعلقة بتنزيل البرنامج الوطني المندمج؛
- الدراسة والبت في التقارير المرفوعة من طرف اللجنة بين وزارية؛
- التقييم المستمر لما تم إنجازه من طرف القطاعات الوزارية المعنية بتنفيذ البرنامج الوطني المندمج.

### 2. اللجنة التقنية بين قطاعية

- تنفيذ وتبعية مخططات العمل السنوية المتعلقة بتفعيل البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين ونسبة الإنجاز؛
- تحديد ودراسة الإشكالات والمعوقات المرتبطة بالتنفيذ؛
- تتبع تنفيذ التوجيهات والقرارات الصادرة عن اللجنة الوزارية؛
- إعداد ورفع تقارير دورية وتقارير سنوية حول تفعيل البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين وخطته التنفيذية؛
- وضع توصيات ومقترحات ورفعها للجنة الوزارية؛
- إنجاز تقييم نصف مرحلي وتقييم نهائي للبرنامج الوطني.

### 3. مهام وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة:

- تتبع تنفيذ البرنامج الوطني؛
- التنسيق بين القطاعات الحكومية؛
- تنظيم اجتماعات اللجنة التقنية بين-الوزارية؛
- إعداد التقارير الدورية المتعلقة بتتبع حصيلة الإنجاز؛
- إعداد التقرير السنوي؛
- اقتراح جدول أعمال اجتماع اللجنة الوزارية.

6. قرر المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 17 دجنبر إضافة الإشراف على البرنامج الوطني المندمج للنهوض بأوضاع الأشخاص المسنين إلى مهام هذه اللجنة

**البرنامج الوطني المندمج للنهوض  
بأوضاع الأشخاص المسنين 2021 - 2030**  
وزارة التضامن والتنمية الاجتماعية والمساواة والأسرة

Dépôt Légal: 2021M01172

ISBN: 978-9954-696-61-3

